سيرورة اللغة
(خصائص التغير اللغوي في اللسانيات الحديثة)

The Process of Language
(Characteristics of linguistics change in modern linguistics)

د. عزمي محمد عيال سلمان

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية – كلية العلوم والآداب –
جامعة نجران – المملكة العربيّة السعوديّة
azmimhhsalman@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/10/9 تاريخ القبول: 2019/11/28

ملخص:

إنَّ البحث في سيرورة اللغة يُشكِّل اليوم مصدرًا من مصادر تخفيف التعقيد الفلسفي لمسألة كَيْنونة اللغة، فبالنظر في خصائص التغير اللغوي، يجد المرء أجوبة لأسئلة طالما شَكَّلت هاجسًا مُقْلقًا لدى فلاسفة اللغة وعلمائها. فالوقوف على سيرورة اللغة وخصائص تغيُّرها يمكن أن يُجيب عن قولنا: كيف للغة أن تَحُوز كَيْنونَتَها، وسَيرُها يتنافى مع وجودها الكلي؟ وكيف يمكن للغة أن تظلَّ هي نفسُها على نحو ما، وهي تتغير؟ وكيف يمكن أن يقال: إن لسانًا ما، ما يزال هو، إذا حصل تَغيُّر كامل لجوهره المادي الذي يجري كل بضعة قرون، وإنَّه باقٍ هو نفسه أيضًا لمدَّة أطول من الزمن؟ فمِن الممكن أن نجد لدى سوسير أجوبة عن هذا النوع من الأسئلة، فإثبات مصداقية خصائص التغير اللغوي، وما ارتبط بها من تفسيرات، أسهل من إثبات مصداقية التفسير الارتقائي لعالَمَيْ الحيوان والنبات، فالمقياس الزمني للتغير اللغوي أقصر بكثير من المقياس الزمني للنمو الارتقائي، وهذا ما أتاح لخصائص التغير اللغوي أن تحظى من سوسير بدراسة علمية مباشرة، بدلًا من الاقتصار على الفرضيات العامة والتأملات الفلسفية. وأمَّا الاستغلال الفلسفي الدقيق لفكر سوسير، فإن سوسير بريء منه، فسوسير لم يكن (سوسيريًا)، وإنما ظل إلى النهاية كما كان دائمًا، باحثًا مُتحمِّسًا لقضايا اللغة ومسائلها، يَحثُّ الخُطى في سبيل وضع أبعاد جديدة للمنهجية اللسانية، دون سعي منه لتقديم خطة فلسفية عامة، مثالية أو غير مثالية. وما العودة اليوم إلى

سوسير إلا محاولة لإعادة ترسيخ النزعة العلمية في دراسة اللغة من جديد، بعد أنْ بدأت دراسات (ما بعد البنيوية) تَتَخفَّف منها.

كلمات مفتاحية: كينونة، سيرورة، تغير، تطور، نظام، خصائص

Abstract:

Research on the characteristics of linguistic change from Saussure's point of view is, today, a source of mitigating the philosophical complexity of the question of language. By tracing the characteristics of linguistic change, one finds answers to questions that have long been a concern for language philosophers and scientists. Knowing the process of the language and the characteristics of its change can answer our argument: How can language remain the same as long as it changes? How can it be said that a language is still, if there is a complete change of its substance, which takes place every few centuries, and that it also remains the same for a longer period of time? It is possible to find answers to these kinds of questions in Saussure's works. So, proving the credibility of the characteristics of linguistic change and the associated explanations is easier than proving the credibility of the evolutionary interpretation of the animal and plant worlds. The temporal scale of linguistic change is much shorter than the scale of evolutionary growth, which has allowed the characteristics of change. Thus, Saussure directed scientific study rather than posing general hypotheses and philosophical reflections. As for the precise philosophical exploitation of Saussure's thought, he was innocent of him. He is actually an enthusiastic researcher of language issues and phenomena, urging steps to develop new dimensions of the language lesson without being deterred by it. Today, going back to Saussure is only an attempt to re-establish the scientific tendency in the study of language again after the (post-structural) studies began to alleviate them.

***Key words*:** Being, Process, change, evolution, system, characteristics

مقدمة:

لقد كان هدف سوسير الواضح في درسه اللغوي هو تقديم اللسانيات بوصفها علمًا مستقلًا بمناهجه ومواضيعه الخاصة، ففي الفترة التي سبقت ظهور لسانياته كان وضع اللغة كمادة للدراسة العلمية لا يزال يُعدُّ مشكلة حقيقية، وقد عيب على سوسير من بعض الأوساط البحثية إلحاحه الشديد على الجانب العلمي والمنهجي على حساب أمور أخرى، وربما كان عُذْره في ذلك أن هذا الهدف الذي سعى إليه يُمثِّل مقصدًا مشروعًا في زمانه. فمواضيع اللغة وقضاياها كانت تَتَقسَّمها الفلسفة وعلوم أخرى عديدة، ولهذا فقد سيطرت على سوسير نزعة علمية، وهو يحاول وضع أُسس دقيقة لدراسة اللغة بوجه عام، وكان لهذه النزعة دور في انتماء اللسانيات فعلًا إلى منظومة المعارف التي تتشارك في كل مميزات العلم الدقيق، وقد قيل: "إن المفاهيم المُؤسِّسة لنظرة سوسير تُشكِّل اختراقًا معرفيًا بفتح قارة اللغة أمام العلم"[1].

وقد جاءت هذه الدراسة لتُبيّن أنَّ من بين ما قام به سوسير في هذا الصدد، هو وصفه الدقيق لعملية التغير اللغوي، مع تحديد واضح للخصائص العامة التي تُحرِّكها، ففي كتاب (الدروس) تفسيرات علمية قلَّما نقف على مِثلها، ويمكن لها أن تُقدِّم لنا فهمًا حقيقيًا لكينونة اللغة الخاصة وسيرورتها المتجدِّدة. فالغاية من اللسانيات لدى سوسير ليست دراسة الكُلِّ المكتمل والمجرَّد للغة، فمثل هذه الغاية لا تَتَحقَّق إلا إذا توقَّفتْ اللغة عن سيرورتها، وهو ما لا يُمكِن بحال، فسيرورة اللغة مستمرة، ونزوعها الدائم نحو التغير هو دَفْعة لها نحو الأمام. ومن هنا جاء اهتمام سوسير بعمليات اللغة الواقعة وسماتها الخاصة، مُناهضًا في ذلك البُعد التاريخي المسيطر على علماء عصره، فاللساني الذي يجعل من التاريخ منهجًا لن ينجو من المشاركة في صنع هذا التاريخ؛ لأنه غير مُستطيع التجرُّد من وجهات النظر المُسبَقة، التي هي من صنع عقله، فاللغة لها معاييرها الموضوعية المستقلة عن نشاط العقل ومعاييره الذهنية. وهكذا كان لسوسير دور بارز في وضع حدٍّ فاصل بين الدراسة التاريخية والدراسة العلمية للغة، فالتاريخ في لسانياته ليس له كيان، إنما هو الزمن فقط، بوصفه مفهومًا علائقيًا يُحيط بكينونة اللغة ويُنظِّمها، وبالتالي فإن التغير اللغوي ليس تبدُّلات تاريخية، وإنما هو سيرورة حية تعيشها اللغة فعلًا عبر سيرها الطويل.

فإظهار مثل هذه التوضيحات، والاستجابة لدراسة تغير اللغة، سرعان ما يحتلان لدى سوسير المقام الأول، ثم إن هذا المغزى قد تحقَّق لسوسير وبدقة عالية؛ نتيجة مقارنته لما تَوصَّل إليه مع ما قدَّمته ثقافة العصر في ذات المجال، وكانت النتيجة أنَّ ما أقدم عليه سوسير يزيد عن أن يكون خطوة أولى نحو معرفة اللغة، بل هي المعرفة الفعلية لها. فالبحث في كينونة

اللغة، دون النظر في سيرورتها وخصائص تغيُّرها، يُشبه ما يُطلق عليه (هيغل) اسم: (الحيلة) للدوران حول الشيء، فتَجْمعُ بين مظهر العمل الجاد وحقيقة إهماله الفعلي، أو هي بمثابة تَوَقٍّ للشيء بدل أن تُمْعنَ النظر فيه، فمثل هذه الطريقة لا تُقارِب كينونة اللغة، وإنما تتناول شيئًا آخر وبتصورات مُسبَقة عنه.

وإنه لمن السهولة بمكان أن نجمع آراء سوسير فيما انطوت عليه أقواله من محتوى جوهري متماسك عن سيرورة اللغة وخصائص تغيرها، والأقلُّ سهولة من ذلك هو إدراك مراميه، وإبرازها للقارئ مُفسَّرة تفسيرًا علميًا. وعلى الرغم من كثرة الدراسات العربية التي تناولت جوانب تفكير سوسير، إلا أن هذا المحور من تفكيره لم يحظ بعدُ بدراسة تقف على جميع جزئياته، ولهذا فقد تكفَّلت الدراسة بإسقاط الضوء على هذا الجانب من دروس سوسير، معتمدًا في جمع المادة العلمية على الترجمة التونسية لنص الكتاب، الذي لم يكتبه المُعلِّم سوسير، والذي ربما لم يُفكِّر أبدًا في كتابته، وربما رفض خلال حياته نشر النص الذي صاغه أحد أهم تلاميذه عن دروسه. فسوسير الذي كان نشيطًا ومنتجًا في باريس قد انغلق على نفسه تدريجيًا في جنيف إلى درجة الصَّمْت شبه التام، وأعلن أنه مصاب بمرض أسماه (الخوف من البحث)، أمام أفكار مبعثرة يحتاج إعدادها إلى كثير من الوقت. وقد كتب سوسير، عام 1894م، رسالة إلى (مايبه) تُعبِّر عن يأسه الفكري، فقد انهار أمام عدم الفهم الذي أحسَّ به أو اكتشفه عندما حاول شرح أفكاره الثورية، التي بدأت بذرتها مع بداية تسعينات القرن التاسع عشر، وجعله ذلك الأمر مفتقرًا إلى الثقة الكافية ليقوم بنشرها أو إعطائها الآخرين. وحاول (مايبه) نفسه تفسير عقدة النقص، شِبْه المَرَضية التي هيمنت على أعمال سوسير في جينيف، بوسواس الكمال الذي سيطر على باحث كان هَمُّه تقديم القضايا بشكل تامّ ونهائي.

وظهرت أفكار سوسير إلى الناس عندما قام ناشرا دروسه بتطوير نصوص أمالي تلاميذه إلى درجة من الإتقان بدت خلالها التعابير الغامضة أو غير المناسبة وكأنها من صُنْع سوسير نفسه، فالكتاب الذي ظهر للناس عام 1916م، ليس سوى تحرير لتعليم شفوي سريع، لا يُعرَف إذا كانت تفاصيله التي تستحق النقد عائدة للمعلم أم للناشرَيْن، فمن المعروف أن العبارة الأخيرة من كتاب الدروس، والتي تُعتبر الجملة البرنامج: "إن موضوع علم اللغة الوحيد والحقيقي هو اللغة في ذاتها ولذاتها"[(2)]، غير موجودة في أيٍّ من الأمالي المعروفة لتلاميذ سوسير، ولا نعثر أيضًا في أيٍّ من الأمليات على إحدى أجمل العبارات المنهجية وأكثرها وضوحًا في كتاب الدروس: (إن كشف حقيقة هو أسهل في الغالب من وضعها في مكانها المناسب)[(3)]. وكثيرة هي تلك العبارات المحكمة التي سحرت القرَّاء والباحثين في نص الدروس جاءت لمن تَتَبَّعها مُقابِلة لعبارات ضعيفة وركيكة في أمالي التلاميذ، ويبدو أن هذا الأمر كان سببًا لرفض ناشرَيْ الدروس أن

يكتفيا بالمقتطفات الحَرْفية لـ(سوسير) كما جاءت في أمالي تلاميذه، فصلابة الأساس الذي قام عليه نص الدروس المنشور توحي بأن مصادر الناشرين لم تقتصر على أمالي التلاميذ فقط، بل ربما تجاوزتها إلى الاستفادة من مواد معينة، كانت باقية بخط سوسير، ومن أحاديثه التي كان يُشيعها خارج فصول الدراسة مع رفاقه وزملائه والمقربين إليه ممن لهم عناية بالشأن اللغوي، ومن غيرهم من أهل الثقافة في زمانه ممن كانوا يواظبون على حضور لقاءاته وحواراته العامة، وإنْ لم يُؤْخَذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فإن الناقد لنص الدروس سيكون أمام صعوبة بالغة إذا أراد أن يُعيد إلى سوسير ما يخصه بالذات.

وإذا لم يُكتَب للطاقة الكلامية لعبارات سوسير أن تنجو من ركاكة أساليب الأمالي، فإنها حتمًا لم تنجُ أيضًا من التعديل الذي مارسه ناشرا الدروس بإضعافهما أحيانًا من حيوية تعابير الأمالي دون إزالتها تمامًا، وذلك باحتذائهما أسلوب الرصانة الأكاديمية للغة الكتابة، وسعيهم لمقاومة كل نزعة للانحراف عما هو ثابت تمامًا من خلال عرض مُبسَّط لتعليم سوسير. ومهما قيل وسيقال من نقد حول مدى أصالة وصدق انتساب ما جاء في نص الدروس المنشور إلى فكر سوسير، فإن هذا النص - لا شك - استطاع أن يُغيِّر وجه عصر كامل من العلم، وما التشكيك في قيمته وقيمة ما جاء فيه من أفكار أصيلة، كتحميل الناشرين على سبيل المثال مسؤولية التمييز بين (اللغة) و(الكلام)، سوى وجه من وجوه مقاومة فكرة انحصار ظاهرة اللغة في حدود كتاب واحد لم يؤلّفه صاحبه.

وفي حقيقة الأمر إنَّ ما قدَّمه كتاب الدروس من منهج وتبصُّرات جديدة كان محل نقد ونقاش على الدوام، فقد أحصى المختصون بسوسير قائمة طويلة من النقاط للنص المحرر بالمقارنة مع أمالي التلاميذ، فأشاروا إلى حذف بعض التفاصيل والتردُّدات، وكذلك أشاروا إلى بعض الصياغات المُصْطنعة، وإلى التعديلات غير الدقيقة، والتشويهات الخطيرة على مستوى الفكرة، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت حالات الخطأ الفعلي بعد المقارنة نادرة. وتجدر الإشارة إلى أن الكتابات المختصة بالمسائل السوسيرية، والتي قدَّمت تحليلًا فقهيًا بارعًا لنصوص سوسير المتاحة، جازفت بالانتقال من التحليل الثابت إلى التفسيرات والتعديلات الشخصية التي تصف ما تم استنتاجه من سوسير أكثر من وصفها لسوسير نفسه، وبهذا تكون قد وقعت في شرّ ما وقع فيه ناشرا الدروس، فسعت لتقديم نسخة من (سوسير) أكثر تناسقًا وكمالًا من (سوسير) الحقيقي، وذلك بمحاولة وضع تفكيرٍ لا يزال في طور النمو في قالب مكتمل ونهائي، بالانطلاق من قناعة مفادها: إنَّه كَمَا الثمرة تحتوي شجرة السنديان، فإن كل ما كان على سوسير قوله موجود بشكل ضمني فيما قاله[4].

خصائص التغير اللغوي:

يُطلِق سوسير على سيرورة اللغة التي تَتَبدَّى في تعاقب الحالات اسم (التغير)، والتغير الذي هو حركة اللغة في تجاوزها لحالة ما، يُكوِّن الموضوع الرئيس لـ(اللسانيات الزمانية)، ويبدو أن اللسانيات الزمانية تندفع بوعي نحو تحقيق غاية لم تلتفت إليها (اللسانيات التاريخية) قبل سوسير، مع أنها زاخرة بالمعاني، فهي تكشف في اللغة تغيرًا ذا دلالة. وتناولُ سوسير لعملية تغير اللغة يُمَثِّل تصوُّرًا سعى من خلاله إلى التغلُّب على المنهج الذَّري السائد في اللسانيات التاريخية عن طريق وعيه بإقامة منهج آخر يُظهِر البنية المنتظمة لتغيرات اللغة وتحوُّلاتها، فإزالةُ الأوهام التي علقت بعملية التغير اللغوي، والسعي إلى طرح مسألة تغير الشكل بدلًا من تغير العنصر، هما محاولة من سوسير لإبراز وتفسير النظام اللغوي المنبثق من حالات اللغة المتتابعة. وهكذا فقد شكَّل هذا المنهج نقطة بَدْء للسانيات الحديثة، فسار بها في اتجاه نسقي انتهى إلى ما يُعرَف اليوم باللسانيات البنيوية، ولذلك فإن اللسانيات الزمانية هي بمثابة مفتاح للمنهج البنيوي، يُستعمَل في عرض عملية التغير اللغوي وخصائصه.

وفي لسانيات سوسير الزمانية يكمن تَحقُّقُ (الكلام) في تغيره، ولا وجود لحالة من الكلام لا تكون مستقرة تمامًا في حدود الحاضر، وفي الوقت نفسه لا يمكن لتلك الحالة أن تبقى كما هي مع الحاضر الذي يمر، فـ(اللغة) تستمر في الوجود مع خضوعها للتغير، فهي مع كونها حاضرة كليًا بوصفها راهنة وبوصفها مفترضة، تكون مستقبلية باستمرار، وتَبدُّل حالة من حالاتها في فترة من الزمن لا يؤثر فيها إلا بقسط ضئيل وعلى مدى بعيد. وهكذا فإنه مع سوسير أصبح لدينا نظرية للتغير اللغوي، ونظرة إلى اللغة محكومة بالتحول، فاللغة تَبْقَى نشاطًا مضبوطًا بحالات مُتغيِّرة على الدوام، ولهذا نجده يقول: "لمَّا كان ثبوت اللغة على حالها ثبوتًا مطلقًا أمرًا لا وجود له، فإن اللغة بعد مضي حقبة ما من الزمن، لن تظل مماثلة لحالها السابقة"[(5)]. فليس هنالك شيء ثابت في اللغة، بل هنالك دائمًا تغيرات تُسجَّل، ليس فقط على المستوى الصوتي والدلالي، بل وعلى مستوى بنية التركيب نفسه، واللغة ليست مُعطى يأتينا دفعة واحدة، فهنالك معطيات تظهر وهي في طريقها إلى التغير، وهنالك معطيات أخرى تتغير وهي في طريقها إلى الظهور، فاللغة دائمًا بين ظاهر متغير وتغير ظاهر.

فسوسير إذًا ينطلق في رؤيته للظواهر اللغوية من كونها ظواهر ليست دائمة، ووجودها ليس وجودًا أزليًا، فهي متجددة ومتغيِّرة، تنبعث في حقبة وتتغير في حقبة أخرى، وإنَّ من أعظم ما قد يقع فيه المرء من خطأ في المنهج، كما يقول سوسير، هو أن يصوغ القوانين اللغوية

باستعمال المضارع الدال على الزمن المطلق، وتلك لعمري هي الفوضى بعينها؛ لأن تلك الصياغة الخاطئة تقضي على كل تعاقب زمني للأحداث[6].

ومع سوسير أيضًا أصبح للغة كينونة خاصة قابلة للوصف الموضوعي، شأنها في ذلك شأن الأشياء الموجودة في الطبيعة، فكينونة اللغة هي البنية الزمنية للغة، وهذه البنية عادة ما يَتمُّ تصوُّرها ضمن ثلاث صفات أساسية، الأولى: أنها حاضرة، والثانية: أنها منتظمة، والثالثة: أنها مستمرة. ومع الصفة الأولى يمكن أن تُفرَد فترة متميزة هي الحاضر في التحليل؛ لإجراء دراسة عمَّا حقَّقته البنية الكلية من تغير، وهذه الدراسة للتغير تُظهِر (حالة خاصة للغة)، فالحالة هي توقُّف للتغير المستمر لكينونة اللغة من أجل الكشف عن بنيتها الداخلية. وسوف يظهر وشيكًا أن بناء سوسير المفهومي لعملية التغير اللغوي يمكن أن يُختَزل في عدد محدد من الخصائص التي تُميِّز سيرورة اللغة، وتجعل القارئ يجد نفسه - ولأول مرة - مُستشعرًا الحركة الخفيَّة للغة عبر الزمن، فليس هنالك من شك في أن خصائص عملية التغير اللغوي التي أشار إليها سوسير تُفضي إلى وضعنا في قلب كينونة اللغة تمامًا، فكينونة اللغة ليست شيئًا مُعطى، أو شيئًا مباشرًا بما هو كذلك، إنما هي سيرورتها الذاتية، التي لا تتحقَّق تحققًا فعليًا إلا من خلال تمفصلها إلى حالات متتابعة، أو بعبارة أخرى، وبعيدًا عن فكرة التتابع الخطي المسيطر على عقولنا، هي الدائرة التي تَفْترض بدايتَها في منتهاها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعضًا من خصائص التغير اللغوي التي أتى على ذكرها سوسير قد وُجدت لدى علماء سابقين، إلا أن القيمة العلمية للتفسيرات التي وضعها سوسير في هذا المجال قدَّمتْ تبصُّرات جديدة في حقل اللسانيات الزمانية، ونتج عن ذلك تحسُّن كبير في مناهجها وطرق بحثها. فهذه اللسانيات تقوم اليوم على أَساس من حقائق نظرية قرَّرها سوسير في وصفه لعملية التغير اللغوي، وإنَّ من أبرزها أن دراسة عملية التغير اللغوي لا ينبغي لها في الحقيقة أن تُعنَى بتغير كل عنصر بمعزل عن غيره، ولكن عليها أن تُعنَى بمصير النظام الذي يجمع هذا العنصر المتغير بغيره. ومثل هذه النظرة، وغيرها من النظرات الأخرى، أسهمت في اكتشاف السببية الحقيقية التي تُنظِّم ميدان اللسانيات، وفي العرض الآتي لخصائص عملية التغير اللغوي بيان ذلك.

ويجدر التنبيه أيضًا إلى أن هذه الخصائص فيها من التعالق والتداخل ما يجعل من كل محاولة تتغيًا وضع ترتيب تسلسلي لها ضربًا من العبث، فما أَقَمتُ ترتيبًا لها إلا ووجدت من الأسباب ما ينقضه، وما كان مني إلا أن تركتها على هذا النحو، ولا يزال في النفس شيء.

1. غياب الوعي بالتغير اللغوي:

إن اللغة هي شيء في وعي الإنسان، وهي تعبير في الوقت نفسه عن الطبيعة التاريخية لوعيه، وبالتالي فهي قديمة قِدَم الشعور الواعي لذاته[7]، فوعي المرء بلغته هو انعكاس لمقدرته على استعمالها، وإدراك عملي لدورها الفاعل في حياته، وليس إدراكًا ذاتيًّا لكيانها، فالإنسان يمضي شطرًا كبيرًا من حياته في استعمال اللغة دون أن يصطدم بوحداتها أو يُدرِك وجود عناصرها من أول وهلة، والأمر مع العلوم الأخرى بخلاف ذلك كما يرى سوسير، فقضية الوحدات التي هي موضوع علم من العلوم في أغلب الميادين لا تُطرَح حتى مجرد طرحٍ، وذلك لأنها من المعطيات الحاصلة سلفًا، من ذلك أنك في علم الحيوانات مثلًا تظفر بالحيوان منذ البداية، وفي علم الفلك أيضًا تُباشر وحدات منفصلة بعضها عن بعض في الفضاء هي الكواكب. وإذا تعذَّر علينا الوقوف على وحدات ملموسة يمكن إدراكها إدراكًا فوريًا في علم من العلوم، فمعنى ذلك أنه ليس لها أهمية أساسية في ذلك العلم، ويضرب سوسير مثالًا على ذلك بعلم التاريخ، فهل الوحدة فيه هي (الفرد) أم (العهد) أم (الأمة)؟ لسنا ندري، لكن لا ضير؛ إذ بوسعنا أن نقوم بعمل المؤرخ دون أن تكون هذه النقطة قد اتَّضحت في أذهاننا.

وهنا يقارن سوسير بين قِطَع لعبة الشطرنج ووحدات اللغة - وهي مقارنة أثيرة لديه دائمًا - فكما أن لعبة الشطرنج تنحصر بأكملها في ما يكون بين مختلف القطع من توليفات، فكذلك اللغة، فهي تتَّصف بكونها نظامًا يقوم بأسره على التقابل الذي بين وحداته المتواجدة، على نحو ما تُظهِره لنا اللسانيات القارة، وبالتالي لا يمكننا في هذه اللسانيات أن نستغني عن معرفة تلك الوحدات، ولا أن نَتقدَّم خطوة واحدة بدون أن نعمد إلى استعمالها. ومع ذلك فإننا نجد في تعيين حدودها من اللُّطف والدقة ما يُصعِّب الأمر على هذه اللسانيات، ويجعلنا نتساءل إنْ كانت من المعطيات الحاصلة بالفعل، فأصحاب العلوم الأخرى يباشرون أشياء معطاة سلفًا، يمكنهم أن يفحصوها من زوايا مختلفة، أما في مجال اللسانيات فلا شيء من هذا القبيل. فللغة إذًا صفة غريبة تسترعي الانتباه، وهي أنها لا تُوفِّر لنا كيانات يمكن إدراكها من أوَّل وهلة، مع أنه لا يمكننا أن نشك في وجود هذه الكيانات، وفي أن تكاملها هو الذي تتكوَّن منه اللغة[8].

وهكذا فإن اللسانيين أبعد ما يكونون عن القول بأن الشيء سابق لوجهة النظر، بل قد يبدو أن وجهة النظر هي التي تخلق الشيء، على أنه ليس ثمة ما يُخبرنا سلفًا بأن إحدى هذه الطُّرق في النظر بالذات سابقة لغيرها أو أفضل منها. فوجهة النظر المُسبَقة عن الشيء "هي فكرة اجتماعية؛ لأن المجتمع، واللغة التي تنقل منه الأوامر، يُعطياننا وجهات نظر مُسبَقة لمشكلات جاهزة، وأكثر من ذلك، إنَّ الفكرة المُسبَقة صبيانية ومدرسية، فالمعلم هو الذي يعطي مشكلات جاهزة، ومُهمَّة التلميذ أن يكتشف حلها"[9]. ويبدو أن سوسير مُتنبِّه لذلك المزلق المنهجي الذي وقع فيه غيره من اللسانيين، عندما كان لوجهات نظرهم المُسبَقة دور في وضع مشكلات بعيدة

عن نظام اللغة، فنجده دائمًا ما يحتاط لأنْ تكون مشكلات اللسانيات نابعة من طبيعة اللغة ذاتها، فهذه المقدرة الفكرية التي استطاع أن يمتلكها سوسير، والمتمثلة باكتشاف المشكلات المتصلة بنظام اللغة، أسهمت في ظهور المشكلات الحقيقية للسانيات، مثلما أسهمت أيضًا في اختفاء كثير من المشكلات الزائفة، ففي الواقع إن الأمر لدى سوسير يتعلَّق دائمًا بإيجاد المشكلات الحقيقية للسانيات، وبعد ذلك تأتي المقدرة على طرحها بشكل جيِّد.

ولذلك يقول سوسير: "إن اللسانيات تعتمد في عملها على مُتصوِّرات يصطنعها اللسانيون، ولا نعلم إن كانت توافق بالفعل مُكوِّنًا من مكونات نظام اللغة، ولتجنُّب مثل هذه الشكوك ينبغي أن نقتنع منذ البداية بأن الوحدات الملموسة في اللغة لا تبرز للعيان من تلقاء نفسها، فلا نلمس الواقع اللغوي إلا متى اجتهدنا في طلب تلك الوحدات، وحتى عندما يُمارِس اللساني نشاطه لتحديد وحدات اللغة، فإن هذا التحديد يُعدُّ عملية مُعقَّدة وغير مباشرة، وتتطلَّب أكثر من الإحساس اللساني المباشر، فالوقوف على وحدات اللغة لا يزال يُشكِّل عقبة، وذلك لأنها لا تملك ظهورًا ماديًا مباشرًا بوضوح. وانطلاقًا من ذلك يمكننا أن نضع جميع التصنيفات التي تحتاجها اللسانيات لترتيب الظواهر والأحداث، ثم إذا نحن أقمنا هذه التصنيفات على غير قاعدة الوحدات الملموسة، كأن نقول مثلًا: إن أقسام الكلام هي من مقومات اللغة لمجرَّد أنها توافق مقولات منطقية، يكون قد غاب عنَّا أنه لا وجود لأحداث لغوية مستقلة عن مادة صوتية ما تقطع إلى عناصر دلالية"[10].

وبالتالي فإن مباشرة اللسانيات الآنية (القارة) التي مجالها قيم الوحدات وعلاقاتها المتواجدة في الزمن أشد صعوبة وأضنى بكثير من مباشرة اللسانيات الزمانية (التطورية)؛ ذلك أن ظواهر تغيُّر اللغة ظواهر ملموسة بالنسبة للدارس أكثر من غيرها، وصورتها أشدُّ إثارة لمخيلتنا، وما نلاحظه فيها من علاقات، إنما هي علاقات تنعقد بين عناصر متتالية في الزمن، ندركها بدون مشقَّة أو عناء. كما أن من اليسير علينا، بل ومن المُمْتِع في أحايين كثيرة أن نَتتبَّع تطور سلسلة من التحولات، وذلك بخلاف العسر المتأتي من تعيين الحدود الدقيقة بين الوحدات الآنية للغة من اللغات[11]. فالكلمة، على سبيل المثال، هي بمثابة بيت يُغيِّر تنسيق هيئته ووجه استعماله مرات عديدة، والمُحلِّل الموضوعي يجمع هذه الهيئات المتعاقبة، ويُركِّب بعضها على بعض، من خلال استحضار كل تغيُّرات الكلمة الواحدة عبر عصور مختلفة ليضعها على سطح واحد، وهو تحليل يرمي إلى معرفة الهيئات التي تَشكَّلت منها الكلمة؛ قَصْد الوصول إلى أقدمها، أما بالنسبة إلى ساكني البيت فلا وجود إلا لهيئة واحدة في كل فترة[12].

وقد يميل المرء من أول وهلة إلى أن يعد الدوال اللغوية بمثابة الأشكال المرئية التي يمكنها أن تتواجد في المكان نفسه، دون أن يختلط بعضها ببعض، فيَتوهَّم أن الفصل بين العناصر الدالة يمكن أن يَتمَّ على النحو نفسه؛ أي دون أن يضطر في ذلك إلى القيام بأية عملية ذهنية. ومما يُساهم في استمرار ذلك الخطأ في أذهاننا وجود ما يُسمَّى بمصطلح (صيغة)، فتمييزنا بين صيغة اسمية وأخرى فعلية يوهمنا بأن هذه الصيغ مرئية ومنفصلة عن بعضها بعضًا، دون أي جهد ذهني؛ لِكون كل واحدة منها تملك طابعًا صوتيًا خاصًا، لكن أول صفة من صفات السلسلة الصوتية هي أنها خطية، فهي إنْ اعتبرناها في حدِّ ذاتها ليست سوى خط أو شريط من النطق المتواصل، لا تُدرِك فيه الأُذن أي تقسيم واضح الأجزاء، ولتحديد معالم هذه السلسلة المُبْهَمة، فإننا يجب أن نترك الجانب الصوتي لنستعين بالدلالات، ويضرب سوسير مثالًا على ذلك سماعنا للغة لا نعرفها؛ إذ يَتعذَّر علينا تحليل سلسلتها الصوتية المتتالية، إنْ نحن اقتصرنا على الجانب الصوتي من الظاهرة اللغوية، ومتى استطعنا أن نسند إلى كل جزء من أجزاء تلك السلسلة معنى ودورًا وظيفيًا، فإننا عندئذ نشاهد انفصال تلك الأجزاء بعضها عن بعض شيئًا فشيئًا، ونشاهد تجزُّؤ ذلك الشريط المبهم جزءًا فجزءًا، وهذه العملية التي نقوم بها ما هي إلا تحليل ذهني لا علاقة له بما هو مادي في شيء. وبالتالي يَخْلُص سوسير إلى أن اللغة لا تبدو لنا في صورة مجموعة من الدوال المُعيَّنة الحدود سلفًا، وما علينا سوى أن ندرس دلالاتها وصور انتظامها، بل هي كتلة صوتية غير واضحة المعالم والحدود، ولا يمكن أن نقف فيها على عناصر بأعيانها إلا عن طريق الانتباه والعادة[13].

وإدراك اللساني لنتائج التغير اللغوي لا يعني أن بإمكانه أيضًا إدراك عمليات التحول التي تحصل بين حالات اللغة المتتابعة، وإنما يمكنه استيعاب تحقُّقها، وفي هذا الصدد يُميِّز سوسير في عملية التغيُّر اللغوي بين ثلاثة مكونات أساسية، وهي أولًا: حالة الانتظام السابقة، وثانيًا: حالة الانتظام اللاحقة، وثالثًا: التحول الذي يجري بينهما. وكل واحد من هذه المكونات الثلاثة متميز عن الآخر، فالتحوُّل هو عملية تَخلُّص لا تنتمي إلى الحالة السابقة ولا إلى الحالة اللاحقة لها مباشرة، وكأنَّ التحول بذلك عملية وهمية لا تُدرك، وإنما نَرى نتائجها فقط من خلال الفرق الحاصل بين حالتين، والشيء الوحيد المهم هو فقط هاتان الحالتان، فاللفظ أساسًا يقوم على حالة من حالات اللغة، والتحول هو أمر طارئ ليس له محل فيه. فـ(التحوُّل) لدى سوسير يُشبه فكرة (التباين) لدى (هيغل)، فهو فصل بين حالات اللغة المتباينة، أو هو نقطة تقع حيث تنتهي الحالة السابقة، فهو ما خرج منها وليس إياها، وهو كذلك نقطة تقع حيث تبتدئ الحالة اللاحقة، فهو ما دخل فيها وليس إياها[14].

ولتوضيح ذلك يعمد سوسير إلى مقارنة ذلك بلعبة الشطرنج، "فتحويل قطعة من مكان إلى آخر يُعَدُّ عملًا متميزًا تميزًا مطلقًا عن حالة التوازن السابقة وحالة التوازن اللاحقة لها مباشرة، والتحويل الحاصل هكذا لا ينتمي إلى هذه الحالة ولا إلى تلك، ونحن نعلم أن الحالات هي الشيء الوحيد المهم، ولكل وضع تكون عليه القطع أثناء مقابلة في الشطرنج طابعه الذي ينفرد به، وهو أنه وضعٌ تَخلَّص من ربقة ما سبقه من الأوضاع الأخرى، وليس يهمُّنا أن نكون قد وصلنا إليه من هذه السبيل أو من تلك، وليس للذي يكون قد تَتبَّع جميع أطوار المقابلة أدنى فضل في فهمها على أحد الفضوليين، جاء ينظر إلى ما وصلت إليه حالة اللعبة في الفترة الحاسمة، وإذا أردنا أن نصف وضع القطع في هذه المرحلة لم نكن في حاجة البتة إلى أن نذكر بما حصل قبل ذلك بلحظات معدودات، وكل هذا ينطبق كذلك على اللغة، ويُقرُّ نهائيًا مبدأ التمييز الجذري بين الدراسة الزمانية والدراسة الآنية"[15].

ولهذا فإن اللسانيات الزمانية تُعنَى في دراستها لعملية التغير اللغوي بالعلاقات الرابطة بين عناصر متتالية يعوِّض بعضها بعضًا، دون أن تُكوِّن فيما بينها نظامًا قائمًا، يمكن لوعي جماعي واحد أن يدركه. وذلك بخلاف اللسانيات الآنية التي تهتم بالعلاقات المنطقية والنفسية الرابطة بين عناصر متواجدة مُكوِّنة لنظام قائم، كما يدركها وعي جماعي واحد[16]، فاللسانيات الآنية لها وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر جمهور المتكلمين، ويقوم منهجها بأكمله على جمع شهاداتهم. وإذا أردنا أن نعرف إلى أي حدٍّ يكون الأمر أمرًا واقعًا بالفعل، يكفي أن ننظر إلى مدى وجوده في وعي المتكلمين، فغياب الوعي في المظهر التطوري وحضوره في المظهر القار، يجعل المظهر الثاني يطغى على المظهر الأول؛ لأنه يُمثِّل عند جمهور المتكلمين الواقع اللغوي الحقيقي الوحيد، وهو كذلك بالنسبة إلى اللساني أيضًا.

فإذا نظر اللساني إلى اللغة من الوجهة الزمانية، فإن ما يلوح له ليس اللغة، وإنما سلسلة من الأحداث التي تَسبَّبت في تغيُّرها، فتعاقب هذه الأحداث في الزمن أمر لا وجود له بالنسبة للمتكلم، فالمتكلم وجد نفسه دائمًا تجاه حالة لغوية ما، ولذلك يجب على اللساني الذي يريد أن يدرك حقيقة هذه الحالة أن يضرب صفحًا عن جميع الأمور التي أحدثتها؛ أي أن يتجاهل مفعول الزمن في تغيُّرها، وهو لا يستطيع أن يدرك ما في أذهان المتكلمين إلا إذا ألغى الماضي إلغاء، وذلك أنه ليس من شأن تَدَخُّل التاريخ والزمن إلا أن ينجرفا بأحكامه عن الصواب، فأنت لا تستطيع وصف اللغة ولا ضبط قواعد استعمالها إلا إذا قصرت نظرك على حالة معينة من حالاتها.

ولتوضيح هذه الفكرة يورد سوسير هذا المثال: فكما أنه يكون من قبيل العبث أن تحاول رسم منظر جامع لسلسلة (جبال الألب) بالتقاطه، وأنت تنظر إليها في الوقت نفسه من قمم متعددة من (جبال جورا)؛ إذ ينبغي أن يُرسم المنظر الجامع من نقطة واحدة. وكذلك شأن اللساني فإن مَثَله في تتبُّع تطور اللغة كمَثَل الملاحظ يتحرَّك متنقلًا من طرف (جبال جورا) إلى طرفها الآخر لملاحظة ما يُحدِثه تغيُّر موضع الملاحظة من تحول في أبعاد عمق الصورة[17]. ولكن بالرغم من ذلك فإن اللسانيات الزمانية تبقى لها قيمتها؛ إذ ليس ثمة ما هو أهمُّ من معرفة ظروف نشأة حالة لغوية معينة، فالظروف التي كَوَّنت هذه الحالة تكشف لنا بكل وضوح عن طبيعتها الحقيقية، وتجعلنا في مأمن من الوقوع في كثير من الأوهام[18].

2. عفوية التغير اللغوي:

لقد كان للنظرية البيولوجية، مع منتصف القرن التاسع عشر، دور بأن يكون للسانيات مكان بين العلوم الطبيعية، فماضي اللغات لا ينبغي أن يُنظَر إليه على أنه حَدَث تاريخي، وإنما هو عملية تلقائية من عمليات النمو، تشترك فيها جميع الظواهر الطبيعية، فاللغة كائن طبيعي ينمو، وتَطوُّرها في الأساس له الصورة نفسها التي نجدها في أي مكان آخر من الطبيعة، ولهذا فإن التطور اللغوي مشروط بقوانين طبيعية، ومن ثَمَّ فهو غير خاضع لسيطرة الإرادة البشرية. وقد لقيت هذه الفكرة قبولًا لدى أبرز اللسانيين في ذلك العصر، وخصوصًا لدى (النحاة الجُدُد)، ووافق سوسير هؤلاء النحاة، كواحد منهم، بأن ظواهر التغير اللغوي تقع خارج إرادة البشر، إلا أن المنطلق لديه في ذلك مختلف تمامًا عمّا تراه النظرية البيولوجية[19].

فاللغة من وجهة نظر سوسير، مَهْما كان العصر الذي نُعنَى بالنظر فيه، ومهما أوغلنا في الرجوع إلى الماضي، تبدو دائمًا إرثًا ورثناه عن عصر سابق، فالعملية التي بفضلها وزِّعت الأسماء على الأشياء في وقت ما، والتي بفضلها أُقيم عقد بين الدال والمتصورات الذهنية، لم يُشاهدها مشاهد قط. فشعورنا القوي باعتباطية الدليل، وكون هذا الدليل لا يخضع لمشيئتنا، هما أمران يوحيان لنا بأن الأمور قد حدثت على هذا النحو، فجميع المجتمعات لم تعرف اللغة ولا تعرفها إلا في صورة نتاج موروث عن الأجيال السابقة، وما على هذه الأجيال إلا أن تَتَقبَّلها كما هي. ولئن بدا الدال محكومًا بعلاقة حُرَّة في ارتباطه بالفكرة التي يُصوِّرها، فإن الدليل المُتكوِّن منهما مفروض على المجموعة البشرية التي تستعمله؛ أي لا حُرية لها في اختياره، ولا يحدث استفتاء الجمهور في شأنه البتة، ولا يمكن أن يُعوِّض دليلًا اختارته اللغة دليلٌ آخر.

وليس الفرد فقط عاجز – حتى ولو رام ذلك – عن إلحاق أي تغيير بالاختيار الذي وقع، بل وكذلك جمهور الناطقين نفسه، فإنه عاجز عن أن يُسلِّط نفوذه وإنْ على كلمة واحدة، فهو

مرتبط باللغة كما هي، وبالتالي لا يمكن عدّ اللغة مجرد عقد بسيط فحسب، وهذا ما يجعل التغير اللغوي جديرًا بالدراسة من هذه الوجهة بالذات، فالتغير اللغوي بالنسبة لسوسير هو (عملية) وليس (طريقة)، فكلمة (طريقة) تقتضي وجود نِيَّة وعزم، والحال أن غياب التعمُّد صفة من الصفات الجوهرية التي يختص بها التغير اللغوي[20]. فعملية التغير دائمًا ما ترتبط بضرورة داخلية للغة، وكأنَّ اللغة تمتلك إرادة واعية لتغيير ذاتها، أما تلك المعالجات التي تتم بإرادة البشر الواعية؛ كتلك التي تكون جهدًا تبذله مجموعة من الناس بغية أن يفهمها الأجانب، أو أن تكون قرارًا يتَّخذه القواعديون الذين يسعون لتطهير اللغة، أو أن تكون خَلْقًا لكلمات جديدة للدلالة على أفكار جديدة[21]، فما كل ذلك سوى إجراءات منعزلة وتعديلات خاصة ليس لها صلة بنظام اللغة ومفهوم تغيرها.

وبهذا الصدد يعقد سوسير مقارنة بين اللغة ولعبة الشطرنج، وهذه المقارنة هي النقطة الوحيدة التي تختل فيها صحة وجه الشبه بينهما، ولتلافي هذا الاختلال ينبغي أن نفترض وجود لاعب، لا وعيَ له ولا ذكاء، حتى تُشبِه مقابلة الشطرنج قيام اللغة بعملها شَبَهًا كليًا، على أن هذا الفرق الوحيد بين اللغة ولعبة الشطرنج يجعل المقارنة أكثر إفادة للناظر، فلاعب الشطرنج يُحوِّل القطع ويُحدِث في النظام أثرًا عن قصد، أما التغيُّر الحاصل في اللغة، فهو خال من كل قصد وكل سابق إضمار؛ إذ تَتَحوَّل عناصر اللغة، أو بالأحرى تَتغيَّر تلقائيًا وبحكم الصدفة[22].

وإنَّ عدم ارتباط عملية التغير اللغوي بنظام ما، على الرغم من دورها في تكيُّف ذلك النظام بصورة غير مباشرة، يجعل منها حوادث عفوية دومًا، ليست ذات دلالة، ولا يحركها أي مقصد، وهي عادة ما تتعلَّق بعنصر واحد، فلكي تظهر صيغة جديدة يجب أن تتنازل لها الصيغة القديمة عن مكانها، دون أن يكون هنالك قصد من الحالة الجديدة للتعبير عما تتضمنه من معان، فالحالة الجديدة ليست أوفق من سابقتها في التعبير عن ذلك المعنى، والمعنى بالنسبة إلى كل حالة هو عادة ما ينفخه فكر الإنسان في مادة معينة ويبعث فيها الحياة. أما الظواهر الآنية (القارة)، فهي على عكس ذلك تمامًا، فهي ذات دلالة دائمًا، ومرتبطة بنظام ما، يستوجب دائمًا وجود عنصرين متزامنين فأكثر؛ لإظهار قيمة ما. فالذي يُعبِّر عن الجمع مثلًا ليس كلمة: (رجال) بمفردها، وإنما تُعبِّر عنه المقابلة بين كلمتَيْ: (رجُل) و(رجال)، وإذًا فإن محاولة الجمع بين الظواهر الزمانية والظواهر الآنية، من وجهة نظر سوسير، لهو من باب الإقدام على عمل من الأعمال الوهمية[23].

3. ذاتية التغير اللغوي:

إن الذي دعا سوسير إلى استعمال مصطلح (الحالة اللغوية) هو ما وجده من وضع منتظم للغة، عادة ما تكشف عنه اللحظة الحاضرة في الوصف، وهذا بدوره عائد إلى انتظام البنية الزمنية الكلية التي تَتَّصف بها كينونة اللغة، وإلى قابلية الحاضر للقراءة كحَدَث في حالة خاصة، فالحاضر هو الوجود ذاته للحالة الخاصة، وهكذا إنْ كانت الحالة اللغوية هي الشكل الوحيد لحاضر اللغة الحقيقي، فإن هذا الحاضر سيحتوي في داخله إسقاطًا للماضي وتوقُّعًا للمستقبل. وبعكس ذلك ينتفي وجود مصطلح (الحالة اللغوية)، ويعود غير ممكن، فاللحظة الحاضرة لن تكشف عن وضع ذي انتظام، وإنما ستكشف عن ظرف تضربه الفوضى، حيث يصبح لدينا زمن متفاوت – فيظهر لكل مستوى زمنه الخاص بحسب إيقاعه الخاص – وصورة كلية متقطعة وغير متجانسة[24].

وقد جاء اقتران (التغير اللغوي) بمصطلح (الحالة) لدى سوسير؛ لأنه يرتبط باللغة في ذاتها دون التفات إلى الظروف الخارجية التي تُحيط بها أو بتكيُّفها، ومن الناحية العملية فإن إطلاق مصطلح (حالة) على أي مرحلة من مراحل التغير اللغوي، يجعل ما يُسمَّى بـ(حالة) من حالات اللغة ليس نقطة في الزمن، إنما هي مدة زمنية قد تطول وقد تقصر، ويكون مجموع ما طرأ في أثنائها من تغيُّرات طفيفًا جدًا، فقد تبلغ تلك المدة عشر سنوات أو جيلًا أو قرنًا، بل وأكثر من ذلك، وقد لا تتغيَّر لغة من اللغات إلا قليلًا، وذلك خلال حقبة طويلة من الزمن، ثم إذا بك تراها قد أصابتها بعد ذلك تغيُّرات أساسية في بضع سنين، فخُذْ مثلًا لغتين متعايشتين في فترة زمنية واحدة، فقد تتطوَّر إحداهما تطورًا كبيرًا، بينما لا يكاد يحدث في الأخرى شيء من ذلك.

وإقران التغيرات اللغوية بمصطلح (الحالة) يمنع الدارس أيضًا من التماهي مع الامتداد الخطي لطرفي العملية اللغوية، فيلغي من حسابه وجود حدٍّ لحالة مطلقة ينعدم معها التغير، ويضع في اعتباره بالمقابل إهمال تلك التغيرات المتناهية الصغر التي تجري في الطرف الآخر. فاللغة تَتَغيَّر رغم كل شيء، مهما يكن ذلك التغيُّر ضئيلًا، ودراسة حالة من حالات اللغة يؤول بنا عمليًا إلى إهمال تلك التغيرات الطفيفة؛ منعًا من إصابة الدارس أو الملاحظ بما يمكن أن يُسمَّى بـ(الوسوسة في التماهي مع امتداد التغير)، وللغويين في الرياضيين أسوة حسنة، فقد نأى الرياضيون بأنفسهم - وهم أصحاب علم دقيق - عن مثل هذا الهوس في تَتبُّع الكميات المتناهية الصغر في عملياتهم الحسابية، كما هو الشأن في حساب أنساب الأعداد (الخوارزميات)[25].

4. التغير اللغوي يُكيِّف نظام اللغة:

يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن الانطباعات النظرية المثلى في حقل اللغة ليست دومًا تلك التي تفرضها نتائج مقتضيات التطبيق، وهذه المقتضيات في حقل اللغة - إذا ما خالفنا سوسير

- أقلُّ إلزامًا منها في أي ميدان آخر، وهي تُبرِّر - إلى حد ما - ما يسود الأبحاث اللسانية من خلط واضطراب[26]، ومن الأمثلة على ذلك الاضطراب تعاطي اللسانيين مع ظاهرة التغيُّر اللغوي، فطبيعة هذه الظاهرة لم تُفهَم قديمًا فهمًا حقيقيًا، فقد أُنزِلت منزلة الخطأ في الاستعمال، وعُدَّت كل صيغة تخرج عن النظام القائم صيغة شاذة، وانتهاكًا لحُرمة صيغة مُثلى. فقد سيطر على اللسانيين الأوائل وَهْمٌ، كان من أبرز خصائص عصرهم، يرى في حالة ما قبل التغير حالة أصلية أو حالة راقية ومُثلَى، متغافلين عن كون هذه الحالة التي اكتسبت صفة الأصالة قد سُبِقت بحالة أخرى، كانت تُعدُّ هي بالنسبة إليها، من وجهة النظر هذه، خروجًا عن القاعدة وشذوذًا في الاستعمال.

ولسنا كذلك مع الطرف الآخر (بعض اللسانيين المحدثين) الذي أعلى من قيمة التغيُّرات اللغوية، وجعل منها تطورًا ورُقيًّا تَسعى إليه اللغة ضمن مشوارها الطويل، فنحن مع اللغة في الحقيقة أمام تغيُّر فقط، ولسنا أمام تدهور أو ارتقاء، ما دامت اللغة تنتقل في كل مرحلة من مراحلها من حالة انتظام إلى حالة انتظام أخرى. وفي هذا الوضع يُمكن أن يُقبل مصطلح (التطور) في الحديث عن تغيرات اللغة إذا أردنا به الانتقال من طور إلى طور آخر، دون أن نضفي عليه صفة الرُّقي أو أن نُحمِّله بأدنى شحنة قيمية. فدراسة التغير اللغوي "تكتسب معناها الحقيقي إذا ما نظرنا إلى تطور اللغة على أنه تغير لمجمل النظام؛ أي أنه لا يُعنَى على وجه الحصر بوصف خصائص لغوية معينة منفصلًا بعضها عن بعض، فالنظام لا بد أن يكون ماثلًا دائمًا أمام النظر في كل وصف زماني"[27].

فالتغير اللغوي على الرغم من كونه مبدأ من مبادئ اللغة، ووسيلة تلجأ إليها كل اللغات في تجدُّدها، إلا أنه مع ذلك لم يحظَ دائمًا باحترام اللسانيين، فمن ذا الذي في إمكانه أن يؤكد أن عنصرًا من عناصر اللغة عندما يتغير وينحرف عن مساره لن يُصبِح عنصرًا نظاميًا ضمن حالة أخرى خلال ثلاثة أجيال قادمة؟ إن اللغة في تغيرها الدائم تفتح مسالك جديدة لأنظمة متكاملة من الاستعمال، ومهما حاول اللساني من جهد، فإنه لن يستطيع أن يوقف عنصرًا في طريقه إلى التغيُّر؛ فهنالك دائمًا في المقابل نظام آخر يجذبه، لكن اللساني يستطيع أن يحوِّل موقفه، فلا ينظر إلى هذه التغيرات على أنها أخطاء، وإنما يجعل منها نقاط تنبُّؤ بالنظام الجديد الذي تتجه إليه اللغة.

ولهذا فإنه من وجهة نظر سوسير لا يمكن بحال أن توسم العناصر المتغيرة بسمة الخطأ، فمثل هذه العناصر ليست خارجة على نظام اللغة، بل إنها لا تمتلك حتى حق الوجود المسبق على هذا النظام، والسبب في ذلك أن علاقات النظام لا تضاف إليها، بل إن علاقات النظام هي

التي تكوّنها وتشكّلها، وبالتالي فإنه ليس لتلك العناصر واقع لساني خارج العلاقات المتبادلة لنظام اللغة، وليس لها قيمة إلا تلك التي يُضفيها عليها النظام، فالعناصر المتغيرة هي عناصر نظامية لا تُهدِّد العلاقات التي تحكم نظام اللغة، ولا تمتلك فيه أي سمة خاصة بمعزل عن تلك العلاقات المسيطرة على البنية الكلية للغة. ولهذا فإن التغير اللغوي، بشكل عام، ليس عملية فوضوية تُهدِّد نظام اللغة، فاللغة لها مقدرة عالية على أن تُقدِّم نفسها في كل لحظة من لحظات سيرورتها بوصفها نظامًا متكاملًا[28].

5. التغير اللغوي ليس قانونًا:

لقد دخلت كلمة (قانون) منذ زمن في مجال اللسانيات مُتَّخِذة في استعمالها معاني متعددة، ومن علم الفيزياء اقتبس فقهاء اللغة فكرة وصف تاريخ تبدُّل الأصوات في اللغة وفق قوانين تنطبق بالطريقة نفسها على سلسلة كاملة من الأمثلة، بدلًا من مناقشة كلمات منفصلة بسرد مستقل لكل حالة. ولم تكن تلك القوانين التي وضعها فقهاء اللغة الأوائل سوى تعبير عن اتجاهات عامة، بحيث لم يروا ضرورة لتفسير الحالات التي تخالف القاعدة. لكن مفهوم القوانين اللغوية، باعتبارها قوانين علمية حقيقية تشبه قوانين الفيزياء، ازداد صرامة مع مرور الزمن، وما إنْ حلَّ الرُّبع الأخير من القرن التاسع عشر حتى فتح الباب على مصراعيه أمام الأمثلة المضادة لقانون الأصوات، شريطة أن تكون قابلة للتفسير وفق قوانين فرعية خاصة بها، وما ظهر على أنه شاذ أو استثناء فهو ليس كذلك إلا نتيجة قوانين لم تُعرف بعد [29].

وقد تحدَّث سوسير عن طبيعة مفهوم ما يُسمَّى بـ(قانون لغوي)، ومدى صدق تطبيقه على ظواهر اللغة، وذهب إلى أن وجود ظواهر لغوية تفرض نفسها على المتكلمين عن طريق ضغط الاستعمال الجماعي يوحي بأن هنالك قانونًا ما يُحرِّك هذه الظواهر، لكن سرعان ما يتلاشى هذا الاعتقاد عندما نرى نقطة من اللغة تبدو وكأنها خاضعة لاطِّراد قانون ما، ونعلم في الوقت نفسه أنه لا وجود لأية قوة تضمن المحافظة على ذلك الاطراد. فما يمكن أن يُسمَّى بـ(قانون لغوي)، عادة ما ينتج عن نظام عابر وغير ثابت، فاستعمال كلمة (قانون) في الظواهر اللغوية الآنية لا يتعدَّى قصد وجود تنظيم ما؛ أي مبدأ يقوم على انتظام أو اطراد ما، يقتصر على ملاحظة حالة معينة من الحالات في اللغة. أما في الظواهر الزمانية فيقتضي استعمال كلمة (قانون) وجود عامل حركي، به يحدث أثر معين وينجز عمل ما، ولكون الظواهر الزمانية تأخذ طابعًا خصوصيًا وعَرَضيًا يمنعها من أن تخضع لقاعدة واحدة، فإن ذلك يبدو أمرًا مقنعًا لأنْ نقول بعدم وجود قانون يحكم تلك الظواهر[30].

وكثيرًا ما يتحدَّث الدارسون عن وجود قوانين في اللسانيات، ولكن هل الظواهر اللغوية خاضعة حقًا للقوانين؟ وما عسى أن تكون طبيعة تلك القوانين؟ لمَّا كانت اللغة مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية، فإنه يجوز لنا أن نذهب مسبقًا إلى أن اللغة تخضع لتقنيات مماثلة لتلك التي تخضع لها المجموعات البشرية، فكل قانون اجتماعي يتميَّز بخاصيتين أساسيتين هما: اللزومية والشمولية، فالقانون الاجتماعي يفرض نفسه، ويشمل جميع الحالات، وذلك في نطاق حدود زمانية ومكانية بكل تأكيد. ولكن ما الشأن في القانون اللغوي، الذي يقول عنه سوسير: إن الذي يتحدَّث عن القانون اللغوي بصورة عامة لكمن يحاول القبض على شَبَح[31].

ولا ينتهي الأمر عند سوسير بالتوقُّف عند هذا الإعلان، بل نجده يتساءل عن مدى وجود قوانين في اللغة على غرار تلك القوانين الموجودة في العلوم الطبيعية والفيزيائية، وهذا التساؤل مرتبط لديه بإمكانية وجود علاقات في اللغة تثبت صحتها في كل زمان ومكان؛ أي علاقات يمكن إخضاعها لوجهة نظر سرمدية. إجراء مثل هذه الدراسة بالنسبة لسوسير أمر ممكن، ويستدل على ذلك بعملية التغيرات الصوتية، فهي عملية حدثت وستحدث دائمًا، وبالتالي فإنها تُعَدُّ بصورة عامة مظهرًا من المظاهر القارة في الكلام البشري، إلا أن ذلك لا يكفي لأنْ تُعدَّ قانونًا من قوانينه، وإنما يمكن عدُّها مبدأ عامًّا، فكل تغيُّر صوتي - مَهْما يكن امتداده - فإنه مُقيَّد بزمان ومكان معلومين، ولا يمكن لأي منها أن يحدث في جميع الأزمنة وفي جميع الأمكنة، فوجوده وجود زماني لا غير.

فإلحاق مبادئ اللغة بقوانين العلوم الدقيقة لا يمكن أن يكون تامًّا، فالبرهنة على نظرية في الهندسة، على سبيل المثال، تستند على فرضيات موضوعة مُسبَقًا، ومثل هذه الفرضيات مفقودة في اللسانيات، أو تقتصر على وقائع جد عامة لتحديد وقائع خاصة، مثل: (أصوات اللغة في تغيُّر دائم) أو (الكل يتماسك في اللغة). ومن هنا تأتي خطورة البنيات المُسبَقة واللجوء إلى الحدس، فالقوانين التي يضعها اللساني ليست لها خاصية عدم النقاش التي تميز البديهة، فالقوانين اللسانية تستمد حقيقتها من الوقائع، فهي تعتمد على ملاحظة تلك الوقائع بعد حدوثها، وتستدعي مراجعة مستمرة على ضوئها، وهكذا يتجلَّى وجود قائمة عامة للإجراءات اللسانية وشروط تطور الأبواب النحوية في اللغات التي يمكن ملاحظتها[32].

وهذه نقطة أساسية ينطلق منها سوسير في التمييز بين القانون والمبدأ، فالمبدأ مستقل عن الظواهر الملموسة، ولذلك يمكن أن تُعدَّ عملية التغيرات الصوتية مبدأ من مبادئ اللغة دون أن تخضع بالضرورة لوجهة نظر سرمدية، فتعلُّق التغيرات الصوتية بظواهر خاصة ملموسة يمنعها من ذلك. ويُمثِّل هذا الأمر بالذات معيارًا يمكن به أن نُميِّز ما هو من اللغة مما ليس منها،

فكل ظاهرة ملموسة من شأنها أن تُفسَّر تفسيرًا سرمديًا لا يمكن أن تنتسب إلى اللغة، فوجهة النظر السرمدية لا تنطبق أبدًا على الظواهر اللغوية الخاصة. والأمر لا يقتصر على ظاهرة التغيرات الصوتية فحسب، وإنما يشمل جميع الظواهر الآنية والظواهر الزمانية. فالظواهر الآنية، مهما يكن لها من الانتظام والاطراد، إلا أنها تخلو من كل طابع لزومي، والظواهر الزمانية، مهما يكن لها من صبغة حتمية تفرض نفسها على اللغة، إلا أنها لا تتصف بأي طابع شمولي. وخلاصة القول، لا الظواهر الآنية ولا الظواهر الزمانية بخاضعة للقوانين بالمعنى المحدد سابقًا، وإنْ استُعملت كلمة (قانون) في حقل اللسانيات، فإن لها مدلولًا مختلفًا كل الاختلاف عمَّا سبق، وذلك حسب تعلُّقها بظواهر تابعة للبُعد (الآني) أو بظواهر تابعة للبُعد (الزماني)[33].

وبذلك فإن سوسير يكون قد وقف في وجه مَدِّ لسانيات القرن التاسع عشر التي سلكت طريق البحث عن قوانين عامة في اللغة، وأعاد للسانيات وجهتها الحقيقية، والمتمثلة بالبحث في وقائع اللغة، وبذلك يكون قد قطع الطريق عليها، وقضى على تلك النبوءة التي تقول: "إن (لسانيات الوقائع) ما هي إلا مرحلة نحو (لسانيات القوانين)"[34].

6. التغير اللغوي صوتي:

لقد طغت الفونولوجيا على الدراسات التاريخية في القرن التاسع عشر إلى السنوات الأولى من القرن العشرين[35]، ولذلك نجد أن الجانب الصوتي في دروس سوسير قد أخذ مساحة واسعة من مجال التغيرات التي تصيب اللغة. فاللغة، كما يرى سوسير، لا تفرض علينا أن تكون للصوت صفة قارة؛ لأن الصوت بالنسبة إليها هو شيء ثانوي، ومادة تستعملها فحسب، ودلالة اللفظ مرتبطة بالدال كله لا بأصواته المفردة، والدال اللغوي في جوهره ليس أمرًا صوتيًا، ويستحيل أن يتشكَّل من الصوت - ذلك العنصر المادي – بذاته وحده، إنما هو أمر مُجرَّد لا يتجسد، وهو يتكوَّن لا من جوهره المادي، إنما من مجرد الفروق التي تُميِّز صورته الأكوستيكية من سائر الصور الأكوستيكية الأخرى، ولجميع القيم التواضعية هذه الخاصية المتمثلة في أنها لا تستوي بالعنصر الملموس الذي هو عماد حامل لها.

ولهذا المبدأ من الأهمية ما يجعله ينطبق على جميع العناصر المادية التابعة للغة بما في ذلك الصواتم، فكل لسان تُركَّب فيه الكلمات على أساس مكون من نظام من العناصر الصوتية، عددها مضبوط ضبطًا، ويكوِّن كل عنصر منها وحدة معينة الحدود بوضوح. إلا أن ما تختص به هذه العناصر ليس ما في طبيعتها من خصائص ذاتية إيجابية، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل هو مجرد كونها لا تختلط فيما بينها، ولا يستوي بعضها في بعض. فالصواتم قبل كل شيء هي كيانات تقابلية تعالقية سالبة، والذي يدل على ذلك ما يتمتع به المتكلم من حرية

نسبية في صورة نطقه ببعض الأصوات ما دامت تلك الأصوات متميزة بعضها من بعض، فالوحدة الصوتية تضم جميع درجات النُّطق الممكنة الطارئة على أحد الأصوات، ومدى تحرك هذه الدرجات واسع ما دامت تقف عند تخوم الحد الفاصل الذي يمنع من الانتقال إلى وحدة صوتية مختلفة.

فالصوت المسموع الذي يكون حاضرًا عندما نتلفَّظ به يكون مسكونًا بدرجات أخرى ممكنة لم نتلفَّظ بها، وما نتلفَّظ به يمكن أن يؤدي دورًا دالًا، حال انطوائه على درجة من هذه الدرجات فحسب. فالاستعمال الشائع المتمثل في نطق الفرنسيين للراء كالغين، لم يمنع عددًا كبيرًا منهم من نطقها راء مكررة دون أن يضطرب لذلك عمل اللغة البتة، وكذلك الشأن في نطق صوت القاف في اللغة العربية، فتعدد نطقه لم يمنعه من أداء وظيفته، بل إن هنالك من ينطقه كالهمزة وهنالك من ينطقه كالغين دون أن يحدث أي اضطراب. ولذلك فإن اللغة لا تتطلب إلا وجود الاختلافات، وهي لا تفرض علينا أن تكون للصوت صفة قارة ثابتة، فنُشدان الاختلافات، ورفع الحصانة عن الأصوات، هما من الأسباب التي تُتيح للوحدة الصوتية مجالًا واسعًا للحركة في حقل التغيرات التي تصيب اللغة. وتبرز هذه الخاصية بوضوح لدى سوسير من خلال المقارنات التالية المستمدة من حوادث تقع خارج مجال الكلام:

أولًا: يقارن سوسير هذه الخاصية بالقطعة النقدية، فالذي يُحدِّد قيمتها ليس المعدن الذي سُكَّت منه، فالريال الفرنسي قديمًا، الذي قيمته الاسمية خمسة فرنكات، ليس فيه من معدن الفضة إلا نصف هذه القيمة، وقيمته تزيد وتنقص حسب الصورة المنقوشة عليه، وباختلاف البلاد التي يتعامل به فيها[36].

ثانيًا: أنْ نعتبر أن هنالك اتحادًا بين قطارين سريعين من نوع: (جنيف - باريس / الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة مساء)، يفصل بين انطلاق هذا القطار وانطلاق ذاك أربع وعشرون ساعة، فيُخيَّل إلينا أنه القطار السريع نفسه، ومع ذلك من المحتمل أن يكون قد وقع تغيير القاطرة والعربات والطاقم بأكمله.

ثالثًا: قد يُهدَم شارع هدمًا تامًا ثم يُعَاد بناؤه، ومع ذلك فنحن نعده الشارع نفسه، في حين أنه لم يبق من مادة الشارع القديمة أي أثر، فنُرى لماذا يجوز إعادة بناء شارع بصورة جذرية، ويبقى الشارع مع ذلك هو هو؟ ذلك أن الكيان الذي يُمثِّله هذا الشارع ليس كيانًا ماديًا صرفًا، بل هو كيان يقوم على وجود ظروف معينة لا تمت إليها مادته العَرَضية بصلة، من ذلك مثلًا موقعه من غيره من الشوارع الأخرى. وكذلك الأمر بالنسبة إلى القطار السريع، فحدُّه ساعةُ انطلاقه ومساره، وبصورة عامة جميع الظروف التي تميزه من سائر القطارات السريعة، فكلَّما

توفَّرت الظروف نفسها كانت لنا الكيانات نفسها، ومع ذلك فإن هذه الكيانات ليست من المجردات؛ إذ يتعذَّر علينا أن نتصوَّر شارعًا أو قطارًا سريعًا إن لم يتحققا تحققًا ماديًا ما[37].

وحتى تتَّضح الفكرة أكثر، نجد سوسير يجمع المقارنة الثانية والثالثة بمثال يختلف عنهما اختلافًا تامًا، وصورته أن ثوبًا سُرق منك، ثم تجده معروضًا عند بائع الأطمار، فالأمر يتعلَّق هاهنا بكيان مادي يتمثَّل في مادة الثوب الجامدة وحدها كالقماش والبطانة والزركشة وغيرها، وأي ثوب آخر لن يكون ثوبك مهما عظُم شبهه به، فالاتحاد اللغوي ليس شأنه شأن الثوب، وإنما شأنه شأن القطار السريع أو الشارع(38). فإوالية اللغة إذًا تدور كلها على طائفة من الاتحادات والفروق، وليست هذه سوى الوجه المقابل لتلك، فقضية الاتحادات قضية تعترضنا في كل نقطة، لكنها من ناحية أخرى تختلط اختلاطًا جزئيًا بمشكل الكيانات والوحدات، وما هي إلا تعقيد لهذا المشكل، على أنه تعقيد خصب[39].

فالتغيرات الصوتية التي تُصيب عناصر اللغة تُعدُّ ظواهر خاصة، فما يُصيب نظامًا من الأنظمة من تحوُّل، إنما يقع بفعل أحداث ليست غريبة عن ذلك النظام فحسب بل ومنعزلة، ولا تكوِّن نظامًا فيما بينها، ولذلك فإن هذه التغيرات لا يمكن أن تنال من جوهر الوحدات المُكوِّنة لنظام اللغة. فالكلمة، بوصفها وحدة أساسية في نظام اللغة، ليست هي المعنية بالأمر عند حصول التغيرات الصوتية، وحجة سوسير في ذلك بسيطة للغاية، ومفادها أن مثل تلك التغيرات لا صلة لها بالكلمات، ولا يمكن أن تنال منها في وحدتها؛ لأن وحدة الكلمة لا تتكوَّن من مجموع أصواتها فحسب، بل هي موقوفة أيضًا على خصائص أخرى دون صفتها المادية.

ويضرب سوسير للتدليل على حجته المقارنة الآتية: هَبْ أن وترًا من أوتار آلة (البيانو) قد نَشَز، فإننا كلَّما لمسنا ذلك الوتر أثناء عزف لحن ما، سمعنا صوتًا ناشزًا، ولكن أين حدث ذلك؟ أهو في (ميلوديا) القطعة؟ كلا، فليست هي التي اختلَّت، بل إن آلة البيانو وحدها هي التي أصابها العطب. وكذلك الأمر في علم الأصوات، فنظام الصواتم هو الآلة التي عليها نعزف لتقطيع الكلمات التي منها تتكون اللغة، فإذا اتفق أن تغيَّر عنصر من هذه العناصر الصوتية، فقد تَنجرُّ عن ذلك نتائج شتى، لكن عملية التغير في حد ذاتها لا تَتَعلَّق بالكلمات التي هي – إن صح التشبيه – بمثابة الميلوديا في الموسيقى، وإنما تتعلَّق بالأصوات فقط. فكل ظاهرة من ظواهر التغير الصوتي تُعدُّ منعزلة ومستقلة عن سائر الظواهر الأخرى التي من القبيل نفسه، وهي مستقلة أيضًا عن الكلمات التي فيها حدث ذلك التغير، فقد تغيرت هذه الكلمات بصورة طبيعية من حيث مادتها الصوتية، ولكن هذا لا ينبغي، كما يرى سوسير، أن يجعلنا نَغترَّ فنخطئ في شأن الحكم على الطبيعة الحقيقية لهذه الظاهرة[40].

ويجب ألا يدفعنا ما سبق إلى القول بأن الأصوات هي فقط التي تَتغيَّر بمفعول الزمن، فالكلمات يتغيَّر مدلولها، وأبواب النحو تتطور، بل إن بعضها يندثر باندثار الصيغ التي كانت تُستَعمل للتعبير عنها[41]، كما هي الحال بالنسبة إلى المُثنَّى في أغلب لهجات عربية اليوم. وإذا تجاوزنا البدايات الأولى من القرن العشرين نجد أن دراسات الآلية النحوية الموجودة في أزمان مختلفة قد وسَّعت مدارك الباحثين في الغرب حول كيفية ظهور الأفعال المساعدة وكيف استُغلَّت؟ وكيف تطوَّرت حروف الجر عن طريق الظروف؟ وكيف عُولجت استخدامات العناصر التي تأتي قبل الاسم، والعناصر التي تأتي قبل الفعل وبعده؟ وغير ذلك من المسائل النحوية التي طغت على الدراسات التاريخية مؤخرًا[42].

وعلى الرغم من أن العلماء الذين جاءوا بعد سوسير لم يوافقوه صراحة على أن النحو قضية تتعلَّق بالكلام، إلا أن الحقيقة الباقية تُشير إلى عدم نجاحهم قبل أن تظهر لسانيات تشومسكي في العثور على وسائل لإدخال التحليل النحوي ضمن الدراسة العلمية للغة[43]، فـ(سوسير) عندما لم يَعدّ النحو جزءًا من المقدرة اللغوية؛ أي جزءًا من بنية لغة معينة، فإنه بذلك ينفي عنه سمة التطور والتغير، ويقذف به في دوائر التشابه والاختلاف، فترتيب الكلمات في جُمَل هو عمل يقوم به الأفراد في مناسبات معينة وعلى أنحاء مختلفة لا حصر لها من الأنماط الممكنة، وليس شيئًا تُؤدِّيه اللغة مرة واحدة فحسب، ثم تتركه بعد ذلك نَهْبًا لسنن التطور والتغير. فالنظرة الفونولوجية الطاغية على الدراسات التاريخية في القرن التاسع عشر جعلت سوسير يلاحظ بأن عددًا كبيرًا من التغيرات التي يَعدُّها بعض الدارسين نحوية، يمكن إرجاعها في النهاية إلى تغيرات صوتية(44)، فالعامل الصوتي يأخذ مساحة واسعة من مجال التغيرات التي تصيب اللغة، ومجرد طرحه جانبًا يُبقي رواسب تبدو كأنها تبرِّر تلك الفكرة القائلة بشرعية دراسة النحو دراسة تاريخية، وهنا، كما يقول سوسير: تكمن الصعوبة الحقيقية[45].

فتطور اللغة يكاد يكون مقصورًا على تغير أصواتها، وقد جعل سوسير من ذلك عاملًا واضحًا وجليًا في تمييز موضوع اللسانيات الآنية من موضوع اللسانيات الزمانية، فالصبغة الزمنية التي يختص بها علم الاصوات تتلاءم جيدًا مع ذلك المبدأ القائل بأن كل ما هو صوتي، فهو خارج عن النطاق الدلالي أو النحوي، فإذا أردنا أن ندرس تاريخ أصوات كلمة من الكلمات أمكننا أن نتجاهل معناها، وأن نقصر اهتمامنا على غلافها المادي، وأن نقتطع منه شرائح صوتية دون أن نتساءل إن كان لها دلالة ما. فـ(الزماني) إذًا يوافق ما هو غير نحوي، و(الآني) يوافق ما هو نحوي، وبذلك يمكن أن نطلق على اللسانيات الآنية؛ أي وصف حالة من حالات اللغة، اسم: (نحو) بالمعنى الدقيق جدًا لهذه الكلمة، وهو في الواقع ذلك المعنى المتداول الذي

نجده في عبارات: (نحو لعبة الشطرنج)، و(نحو البورصة) وغيرها، حيث يتعلَّق الأمر بشيء مُتشعِّب ومنتظم يقوم على تعامل جملة من القيم المتواجدة.

ويُعنَى النحو بدراسة اللغة من حيث هي نظام مُتكوِّن من وسائل التعبير، فقولك: (نحوي) يضاهي قولك: (آني)، ولذلك يتم النظر إلى النحو بوصفه مُكوَّنًا من عناصر ذات نظام ثابت متزامن؛ أي نظام يُرى في حالة واحدة مثالية مفارقة للتغير، لتنطبق الضوابط التي تحكمه انطباقًا مطردًا على سبيل الوجوب والصواب، أو لا تنطبق أبدًا. ولمَّا كان سوسير لا يجد أي نظام يتجاوز حدود العصر الواحد إلى عصرين أو أكثر، فإنه لا وجود في نظره لما يُسمَّى: (نحوًا تاريخيًا)، وما سُمِّي بهذا الاسم ليس في الواقع إلا اللسانيات الزمانية[46].

7. تَشعُّب التغير اللغوي:

إن ما فعله أتباع البنيوية وكان له أثر كبير في الابتعاد عن تعاليم سوسير، هو تدعيم أهمية الدال على حساب أهمية المدلول، فالدال بالنسبة لهم هو ما نستطيع الثقة به؛ لأنه مادي، أما المدلول فيبقى مسألة فيها نظر، والدال الواحد لا بُدَّ من أن ينتج مدلولات مختلفة لشخصين مختلفين، مدلولات تحمل مكانًا دلاليًا مختلف الحدود بسبب اختلال التجارب الفردية، وكذلك سينتج الدال الواحد مدلولات مختلفة للشخص الواحد في أوقات مختلفة؛ لأن تركيب العلاقات القائمة في المكان الدلالي غير ثابت[47]. ويبدو أن الذي أبعد المسافة بين سوسير وأتباعه هنا، هو التباين الحاصل في الفكرة المسيطرة على كل طرف، فأتباع سوسير فيما ذهبوا إليه كانت تسيطر عليهم فكرة (الاختلاف)، أما أستاذهم فكانت تُسيطر عليه فكرة (التغيُّر). وما هو غير منظور من عملية التغير يفوق في حجمه ما هو غير ظاهر في عملية الاختلاف، وهذا فرق يُلقي على كاهل المرء مسؤولية إرهاف أدواته البحثية ليقف على الجوانب المستترة والمتشعبة من عملية التغير اللغوي، والتي ستُفضي به حتمًا إلى أمور لعل من أبرزها فقدان الثقة بكلا طرفيْ الدليل اللغوي: الدال والمدلول، على حد سواء تقريبًا، وخصوصًا أن فكرة التغير اللغوي التي يعرض لها سوسير متماشية مع البديهة السوسيرية حول طبيعة الدليل اللغوي وتغيره الحادث نتيجة تزحزح العلاقة القائمة بين طرفَيْه: الدال والمدلول.

فوجود اللغة بين جمهور المستعملين وفي الزمن معًا أمر من المفروض أن يمنع من أن يَلْحق بها أي تغير، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد شيء أكثر تَشعُّبًا من تغيُّر اللغة، فالمتكلِّم الفرد يَتحرَّك بين عدة لغات يستعملها خلال اليوم، ومع ذلك يُقال إنه يتكلَّم لغة واحدة، فهو يُغيِّر كلامه تبعًا للصفة أو المركز الذي يشغله حال الكلام، سواء كان أبًا أو أخًا أو رَبَّ عمل أو حالمًا ...إلخ. فالتغير بالرغم من كونه يلحق الجوانب الصوتية والنحوية والدلالية للغة ما، إلا أن هذه

اللغة تبقى هي نفسها على نحو ما، وهذا عائد إلى كون اللغة لا تَتَحدَّد بواسطة قواعدها ووحداتها الثابتة، وإنما تتحدَّد بوصفها شبكة من المتغيرات [48].

وقد يبلغ التشعُّب حدَّه الأقصى في التغيرات التي تطرأ على الكلمة الواحدة عند تكرارها من سياق إلى آخر، فإذا سمعت محاضرًا يعيد كلمة: (سادتي) مرات عديدة، خُيِّل إليك أنك في كل مرَّة تسمع العبارة نفسها، والحال أن تغير سرعة التلفُّظ بها، وتنوُّع النغمة فيها، يضفيان عليها من موضع إلى آخر فوارق صوتية ذات بال، لها من الأهمية ما لتلك الفوارق التي تصلح في مواضع أخرى للتمييز بين كلمات عدة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد؛ ذلك أنه لا وجود أيضًا لاتِّحاد مطلق من وجهة النظر الدلالية بين ما تفيده كلمة (سادتي) من فقرة إلى أخرى من درس محاضرنا، تمامًا كما يمكن للكلمة الواحدة أن تدل على معان عدة شيئًا ما، بدون أن ينال ذلك كثيرًا من هُويَّتها؛ أي من كونها كلمة واحدة، نحو قولك: (تبني فكرة) و(تبني طفلًا)، أو قولك: (زهرة التفاح) و(زهرة العمر). فكلَّما استعملت كلمة (سادتي) جدَّدت مادتها؛ ذلك أنها عملية تصويت جديدة، وعملية نفسية جديدة أيضًا، فظواهر الكلام، كما يقول ماكس مولر: "تموت في لحظة النطق ذاته"[49]. فالرابط بين استعمالَيْك للكلمة نفسها لا يقوم على اتحادها في المادة الصوتية، ولا على تماثلها التام من حيث المعنى، إنما يقوم على عناصر ينبغي البحث عنها، وهي التي بفضلها نقترب من معرفة كُنْه الوحدات اللغوية الحقيقي اقترابًا كبيرًا[50].

وربما يُلمِح سوسير هنا إلى ضرورة البحث في الكفاءة العقلية التي تُمكِّن الناطق باللغة من تلافي هذا التشعُّب الكبير في التغيرات الصوتية والدلالية، بإضفاء نوع دائم من الشعور المُوحَّد الذي يحافظ على هُويَّة البنية اللغوية دون المساس بكُنْهها الجوهري، فهذا الشعور يرافق المتكلم في كل مرَّة يُسفِر فيها تلفُّظه للكلمة نفسها عن إعطاء حالة نطقية جديدة، لكن دون أي تجديد يذكر في أصوات الكلمة الأساسية، وهذه الكفاءة هي التي تجعل من اللغة إوالية يتواصل عملها رغم ما يلحق بها من التغير والاضطراب[51].

فهنالك نظام مُتخيَّل يفترض المرء وجوده في البنية الصوتية لكل لغة يسمعها، فكفاءة المواءمة الصوتية لدى الطفل، وهي الخاصية التي تسمح لفونيم أو عنصر فونولوجي بأن يضمن وظيفة تمييزية في لسان معين، وذلك بتعارضها مع الوحدات الأخرى ذات المستوى نفسه، فهذه الكفاءة لها دور بارز في تطوير الوظيفة التمييزية لمجموعة أصوات لغة ما، فالطفل الذي يسمع كلام والدَيْه للمرة الأولى يواجه مجموعة مضطربة من الأصوات التي تختلف عن بعضها بعضًا اختلافًا يسيرًا، وكفاءته اللغوية تُحتِّم عليه أن يكتشف ذلك النظام الذي يحكمها، فعقل الطفل يبدأ دائمًا بافتراض أن هنالك نظامًا يُسيطر على الأصوات الوظيفية البسيطة جدًا أو

غير الموسومة، والاستراتيجية المعقولة التي يعتمد عليها في بناء هذا النظام تكمن في تجاهله للتعقيدات الظاهرية التي تعود إلى الاختلاف دون الفونيمي، والتي لا يُشكِّل تجاهلها ضررًا يُذكَر، ويتراجع اعتماد الطفل على هذه الاستراتيجية شيئًا فشيئًا كلما زادت كفاءة المواءمة الصوتية وقويت الوظيفة التمييزية لديه بحيث يتبيَّن له من خلال الدلائل أن بعض الاختلافات الصوتية مميزة في لغة الكبار[52].

8. بنيوية التغير اللغوي:

يدين الدرس اللساني اليوم إلى مفهوم ذي صبغة (سوسيرية)، ساعد كثيرًا بعض الاتجاهات البحثية في تنظيم فكرها اللغوي، إن هذا المفهوم يَتعلَّق بنظرة سوسير إلى اللسانيات بوصفها دراسة للأشكال، وأن كل لغة إنما هي شكل وليست جوهرًا أو مادة، وأن كل لغة تُشكِّل نظامًا من الوحدات ذات قيمة تعارضية؛ أي أنها لا تعمل كرموز لغوية إلا من خلال ما يُميِّزها من بعضها بعضًا، ولهذا فإن الفروق التي تُنظِّم وحدات اللغة تُمثِّل عادة المنوال الذي يسيطر على تفكير سوسير في دراسته لظواهر اللغة، وكان هذا المنوال غائبًا عن اللسانيين نتيجة لعدم إدراكهم للنظام الذي يحكم وحدات اللغة، وبخلاف ذلك فقد أدرك سوسير أن وراء كل وحدة لغوية منعزلة نظامًا مستترًا ينبغي اكتشافه، فخلف صخب الأصوات هنالك بنية كاملة يُمكن إظهارها.

حول هذه الفكرة قام تقليد بنيوي يرى أن ما له أهمية في اللسانيات هو ذلك النظام الذي يقف خلف العناصر الصغيرة المُكوِّنة للغة، فلسانيات سوسير تهدف إلى إحلال فكرة النظام محل فكرة الفوضى المسيطرة في زمانه، أو على الأقل سعى إلى أن يجعل النظام والفوضى في وضع حواري داخل البحث اللساني الحديث، ونتج عن ذلك أن المعرفة اللسانية لا يمكن أن تكون وتُعرَض إلا بوصفها علمًا أو بوصفها نسقًا، وكان لهذا التفكير الجديد في عصره عطاء ثرٌّ في جميع ميادين البحث اللساني الحديث، إذا ما قورن بأثر الممارسات المعاصرة لسوسير، والتي كانت تبحث كل واقعة لغوية بشكل منعزل، يقود إلى عدد هائل من التفسيرات غير المنتظمة[53].

وقد لفتت هذه الطريقةُ العلماء إلى أن الدرس اللساني، قبل سوسير، في تناوله عملية التغير اللغوي كان يسير وفقًا لمنهج ذرّي مناقض للبحث النَّسَقي الذي أرسى دعائمه رائد اللسانيات الحديثة، ولهذا نجد سوسير يرى أن اللغة لا تقوم على مجرَّد أصوات منعزلة عن بعضها، بل هي امتدادات من الأصوات الملفوظة. فالتحليل، بوصفه أداة لبناء تصوُّر حقيقي عن اللغة، يُظهِر أن الصوت المنعزل ليس أوَّل ما نقف عليه، بل إننا نَتبيَّن المقطع الصوتي

بصورة مباشرة قبل أن نَتبيَّن الأصوات التي تُكوِّنه. وقد كانت الكتابات البدائية التي اعتمدت المقاطع وحدات بناء في رسمها وهجائها أقرب إلى طبيعة اللغة من تلك الكتابات اللاحقة التي بُنيت على أساس الصوت المنعزل، ولربما عُدَّ ذلك مثالًا بارزًا على التعمية الناتجة عن هوس الدِّقة ونشدان الوضوح المبالغ فيه في رسم الأصوات، وأوَّل من عُمِّي عليهم هم اللسانيون، فأغلبهم تناول اللغة وكأنها أصوات منعزلة؛ فلذلك لم يُولُوا ما بين تلك الأصوات من علاقات قدرًا كافيًا من الاهتمام، وهذا أمر واضح يُبيِّن سبب بقاء علم الأصوات لدى أغلب الأمم، مستثنين من ذلك علم الأصوات في التراث العربي، قليل العطاء حتى وقت قريب من العصر الحديث، ففي ذلك الحين كان النظام الصوتي يَعنِي التجميع الآلي لفونيمات منعزلة.

ولن يكون علم الأصوات مفيدًا، من وجهة نظر سوسير، إلا إذا دُرِس النظام الصوتي بوصفه بنية عضوية – مفهوم العضوية محدد لدى سوسير بعلاقة الجزء بالكل - تُكوِّن الفونيمات عناصره، وتخضع بنيته لعلاقات محددة، فالنظام الصوتي خاضع إلى حدٍّ ما لقوانين البنى العامة التي تستبعد بعض التراكيب وتُشجِّع بعضها الآخر، فهو ينزع دومًا نحو غاية ما، ومن وجهة النظر هذه يصبح للتغيرات الصوتية مبرر ومعنى للوجود. ولهذا فإنه من المستحيل، كما يرى تروبتزكوي، تفسير التطور الصوتي إذا لم يُقبَل هذا المبدأ الغائي، فلهذا التطور معنى ومنطق داخلي على اللسانيات الزمانية إبرازه، فالتغيرات اللغوية ليست إصابات مُدمِّرة تحدث صدفة، كما أن من غير المنطقي اعتبارها منعزلة من وجهة نظر بنيوية، فاللغة إذا كانت نظامًا مترابطًا في لحظة معينة، فإن الانتقال من حالة لغوية إلى أخرى لا يمكن أن يتمَّ عن طريق تغيرات منعزلة خالية من كل معنى[54].

فاللسانيات الزمانية إذًا تعالج النظام الصوتي على أنه كيان بنيوي في حالة تغير، ولن تكون هذه اللسانيات ذات نفع إلا إذا درست التغيرات البنيوية الحاصلة بين عنصرين صوتيين فأكثر، فمجرد وجود عنصرين معًا ينتج عنه قيام علاقة تبعية داخلية؛ لأن تَغيُّرات أحدهما تكون مقيَّدة ومحصورة بالعنصر الآخر، وهذا أمر يختلف كثيرًا عن مجرد ملاحظة وجود الظاهرة، فبالرغم مما للوحدات الصوتية المفردة من أهمية أساسية إلا أن الواجب يقتضي أن يتم تناول مسألة التغير اللغوي من وجهة نظر القيمة الناتجة عن تجاور عنصرين أو أكثر. فإذا افترضنا مثلًا أن صوت الفتحة في لغة ما وفي زمن معين انقلب ضمة نصف منغلقة، فلن ينجرَّ عن ذلك التغيُّر أي شيء، وبذلك نكون قد اقتصرنا على ملاحظة وجود الظاهرة دون أن نبحث لها عن تفسير. ولذلك فإن عناية اللسانيات بالتغيرات البنيوية المحكومة بمبدأ يُفسِّرها، يُمثِّل دليلًا قاطعًا على أنها تنحو منحى صحيحًا في طريقها لأنْ تكون علمًا دقيقًا، فالاشتغال باللغة من دون نسق لا يمكن أن يكون علميًا[55].

9. التغير اللغوي ليس مطلقًا:

إن التغيرات الصوتية على الرغم من كونها مُنتظَمة إلا أن الظواهر الصوتية ليست البتة ظواهر مطلقة دائمًا، بل إنها تخضع لقيود معينة، فليس جنس الصوت هو الذي يتغيَّر، إنما الذي يتغيَّر هو تشكيل الصوت كما يرد في ظروف معينة تَتَعلَّق بالجوار الصوتي وبالتنبير وغيرهما من الظروف الأخرى. فالتغيرات الصوتية المطلقة إذًا نادرة جدًا، وإنْ بدت في أغلب الأحيان مطلقة فالأمر راجع إلى الظروف الحافَّة بذلك التغير، فهي إما محجوبة عنَّا، أو تصطبغ بصبغة عمومية مفرطة.

ويستتبع تقسيم التغيرات الصوتية، بحسب سوسير، إلى مطلقة ومقيَّدة القول - على نحو أعمق - بوجود ظواهر صوتية تلقائية وأخرى تعاملية (بنيوية)، فالتلقائية تكون ناتجة عن علة داخلية تتعلَّق بالصوت في حال انعزاله، وأما التعاملية فهي التي تكون ناتجة عن وجود صوت آخر فأكثر، فإذا كانت الظاهرة الصوتية ظاهرة تعاملية أو بنيوية كانت دومًا مُقيَّدة، أما إذا كانت تلقائية أو منعزلة، فهي ليست مطلقة بالضرورة؛ لأنها يمكن أن تكون مقيدة تقييدًا سلبيًا بغياب بعض عوامل التغير[56].

10. التغير اللغوي ليس شاملًا:

إن اللغة نظام يجب أن تُعتَبَر جميع أجزائه في تضامنها الآني على مستوى الظواهر القارة، التي هي عبارة عن علاقة بين عناصر متزامنة تمس كامل نظام اللغة. أما ظواهر اللغة المتغيّرة، فهي عبارة عن ظواهر جزئية تقوم بتعويض عنصر بعنصر آخر عبر الزمن؛ أي إنها حَدَث. فالتغيرات لا تلحق البتة النظام برمته، بل تلحق هذا العنصر أو ذاك من عناصره فقط، ولهذا فإن دراسة تغيرات اللغة لا تكون إلا خارج هذا النظام. ولا شك أن لكل تغير من هذه التغيرات صداه في النظام، لكن التغير الأول قد أصاب عنصرًا واحدًا فقط، وليس له أية صلة داخلية بالنتائج التي قد تترتَّب عنه بالنسبة إلى مجموع النظام. ولتوضيح هذا المبدأ يعمد سوسير إلى استعمال تشبيهين يقارن بينهما وبين تغير اللغة[57]، وهما:

أولًا: تشبيه تغير عناصر اللغة بالنسبة إلى نظامها بسير الكواكب بالنسبة إلى النظام الشمسي: نقف هنا مرة أخرى على ما سبق ذكره، وهو أن النظام لا يتغير البتة بصورة مباشرة، فهو في حد ذاته ثابت لا يتغيَّر، إنما يلحق التغيُّر بعض العناصر دون بعض بصرف النظر عمَّا يربطها بكامل النظام من تضامن. وهذا الأمر شبيه بما قد يحدث لو أن كوكبًا من الكواكب التي تحوم حول الشمس تغير حجمه ووزنه، فقد يُحدِث هذا الحدث المنعزل نتائج عامة ويحوِّل توازن

النظام الشمسي بأكمله. فليس المجموع بأكمله هو الذي تَحوَّل، ولم يحدث نظامًا آخر، بل إن عنصرًا من عناصر النظام الأول قد تغيَّر، وكان هذا كافيًا لأن يتولَّد عنه نظام جديد[58].

ثانيًا: تشبيه تغير عناصر اللغة بالنسبة إلى نظامها بحركة قطع الشطرنج بالنسبة إلى نظام اللعبة: يرى سوسير أن مقابلةً من مقابلات الشطرنج هي بمثابة إنجاز اصطناعي لما تُقدِّمه لنا اللغة في صورة طبيعية، فمِنْ بين كل ما يمكن تَصوّره من المقارنات، فإن أشدَّها بيانًا وأسطعها برهانًا هي تلك التي يمكن أن نقيمها بين كيفية قيام اللغة بعملها، وكيفية اللعب أثناء مباراة من مباريات الشطرنج، فنحن في كلتا الحالتين أمام نظام من القيم، ونشهد ما يلحقها من تغيرات، فالذي نلاحظه أولًا أن أية مرحلة من مراحل هذه اللعبة توافق كل الموافقة حالة من حالات اللغة، فإذا أردنا أن نمر من حالة توازن في اللعب إلى أخرى، فإنه يكفي لذلك نقل قطعة واحدة لا غير، لا أن نحدث اضطرابًا عامًا في ترتيب القطع، فلاعب الشطرنج لا يحرك عند القيام بكل عملية إلا قطعة واحدة، وكذلك الشأن في اللغة؛ إذ لا تطرأ التغيرات إلا على عناصر مفردة[59]. وعلى الرغم من ذلك فإن لكل عملية تأثيرًا معينًا على كامل النظام، ويستحيل على اللاعب أن يتنبَّأ بالضبط بالحدود التي يقف عندها ذلك التأثير، وتكون التغيرات في القيم بعد كل عملية إما منعدمة أو هامة جدًا أو متوسطة الأهمية، وذلك حسب الظروف، فيمكن لعملية من العمليات أن تُحدِث انقلابًا كاملًا في سير المقابلة بأسرها، وأن يلحق تأثيرها حتى القطع التي كانت لوقت ما خارج نطاق انعكاسات اللعب، وهذا الأمر ينطبق تمامًا على الأثر الذي تُحدِثه العناصر المتغيرة في اللغة، فظاهرة التغيُّر اللغوي أشبه بقوة عمياء تُسلَّط على نظام اللغة[60].

11. التغير اللغوي ليس تَدرُّجيًّا:

إن التغيُّر وما ينتج عنه من تطور أشكال جديدة عن أشكال سابقة أمر يسهل تتبُّعه، ويُمكن تنفيذه على صعيد اللغة أكثر منه على صعيد الكائنات العضوية للنباتات والحيوانات، ودليل ذلك أن ما يؤكِّده (داروين) فيما يَتعلَّق بتغير الأجناس مع مرور الزمن، وفقًا لمعاصره (أوغست شليشر) عالم اللغات الهندية الأوروبية المشهور، قد تَمَّ الاعتراف بتطبيقاته عامة على أعضاء النطق واللغة منذ زمن بعيد، "فمن الصعوبة بمكان بالنسبة لعالم الأحياء أن يُثبِت بالفعل فرضية بشأن وجود الفصيلة العليا اللازمة لتفسير العلاقات بين السلالات الحالية؛ نظرًا لأنها انقرضت منذ أمد بعيد، ولم تترك سوى مستحاثات ضئيلة. وبما أن المقياس الزمني للتغير في اللغة أقصر بكثير، فإنه من الممكن غالبًا دراسة الحقائق المعنية دراسة مباشرة بدلًا من الاقتصار على الفرضيات"[61].

ولذلك فإن المذهب التاريخي في دراسة اللغة، وهو الحركة المسيطرة على معظم لسانيات القرن التاسع عشر، يُعدَّ المؤسس الحقيقي للنزعة الطبيعية في النظر إلى العالم وفق شروط تطورية، وليس مجرد مثال على هذه النزعة، فاللسانيات أضحت علمية قبل أن تصير العلوم الطبيعية كذلك[62]. ولئن وجد من علماء اللغة وفقهائها من سلَّم لفترة طويلة بصحة بعض الأفكار التي يعتبرها كل من (داروين) ومعارضيه جديدة ومثيرة للجدل، فإن سوسير في سعيه المستمر لاستقلال اللسانيات حاول نقض مثل هذا النوع من السيطرة، فقاوم نظرية المعرفة المسيطرة على لسانيات القرن التاسع عشر، والمتمثلة بدمج اللسانيات في علوم الطبيعة من خلال البحث فيها عن نوع من القوانين يتفق مع نموذج القوانين الطبيعية، وقد بيَّنت أعمال سوسير أن اللسانيات بما أنها علم مستقل فإن لها إذًا أنماطًا من السببية تتميز تمامًا عن تلك الأنماط التي تحكم علوم الطبيعة. وقد قصد في دراسته الزمانية إلى زعزعة النموذج الطبيعي لما يُسمَّى بـ(قوانين) التطور اللغوي، وأعاد تفسير عملية التغير اللغوي معتمدًا في ذلك على أنماط من السببية خاصة بطبيعة اللغة.

فقام بوضع مبادئ أصيلة لعملية التغيُّر اللغوي، استقت معظم مُحدِّداتها من الطبيعة الخاصة باللغة. فاللغة لدى سوسير، بوصفه واحدًا من (النحاة الجُدُد)، ليست كائنًا حيًّا طبيعيًا إلا بالمعنى الذي تعكس فيه علم النفس البشري، فهي أداة ونشاط، وهي لا تحيا إلا داخل حامليها. ويُعدُّ ذلك تحوُّلًا للنحاة الجدد عن سابقيهم، فاللغة لديهم نشاط نفسي فيزيائي، وقد كتب (بودوان): "من يَعدُّ اللغة كائنًا حيًّا، فهو يُشخِّصها، وينظر إليها منفصلة عن حامليها، ويجب أيضًا أن يُعدَّ قَصُّ أحد الفرنسيين مُحتمَلًا، فالكلمات وفقًا له سنة 1812 - عند الانسحاب من روسيا - لا تصل إلى أُذُن السامع؛ لأنها تتجمَّد في منتصف الطريق"[63].

وقد سعى سوسير في تناوله لعملية التغير اللغوي إلى تمييز اللسانيات بشكل أساسي من العلوم الطبيعية، تلك العلوم التي تسعى للسيطرة عليها دون أن يكون لها صلة بها، وإنْ اقتضت الحاجة منه الاستعانة بعلوم الطبيعة، فلا يعدو ذلك أن يكون مجرَّد ضربٍ لأمثلة توضيحية لبعض الأفكار اللسانية التي كانت تبدو غريبة في عصره[64]. وقد تكون المقارنة هي شرط ضروري لبعض العمليات التي تهدف إلى الوقوف على ظواهر التغيُّر اللغوي، ويرى سوسير أن مما أجحف في حق الواقع اللغوي وأعاق عمل المقارنين عن الظفر بنتائج ذات بال في هذا المجال أنهم كانوا يعدون اللغة كائنًا عضويًا يحمل في ذاته قانون تطوره[65]، وأن التغيُّر اللغوي محكوم دائمًا بمبدأ عضوي؛ أي أنهم يعتبرون تطور لغتين من اللغات ضمن المجموعة الواحدة، مثلما يعتبر عالم الطبيعة نموّ نبتتين من النباتات، بحيث تكون التغيرات التي تمر بها

لغة ما على حِدة موازية لما يحدث في صلب كل لغة أخرى، مثلما يمر نموّ النباتات التي من النوع نفسه بالأطوار نفسها دون أن يكون نموّ بعضها متعلِّقًا بنمو بعض.

وفي هذه النظرة إلى آلية حدوث عملية التغير اللغوي شيء من التضليل؛ ذلك أن التغير من حالة إلى أخرى لا يشبه بالضرورة الارتقاء من درجة إلى أخرى ضمن سُلَّم نمو واحد، فعملية التغيُّر لا ينتظمها مبدأ عضوي ينتقل بها من درجة إلى أخرى، وبالتالي لا ينبغي أن يُنظَر إليها على أنها تغير تدريجي ومطرد من وضع لغوي إلى وضع لغوي مغاير، ولهذا فإن أهمَّ هذه التغيرات من الوجهة السوسيرية هي تلك الحالات التي ينشأ عنها تغير في بنية اللغة ونظامها. فالتغير اللغوي إذًا ليس تَدرُّجيًا؛ أي أنه لا يحدث على درجات ضمن سُلَّم واحد، فالحالة التي تنبثق فيها ظواهر لغوية جديدة، بحيث تبدو وقد حقَّقت سيطرة كاملة، لا بد وأنها قد سُبقت مباشرة بحالة كانت فيها هذه الظواهر اختيارية، مما يعني أن هذه الظواهر في تلك الحالة تتعايش جنبًا إلى جنب مع الظواهر القديمة، كأنْ تكون، على سبيل المثال، علاقة مميزة للفرق بين كلام جيلين، فيميل جيل الشيوخ إلى الاحتفاظ بالصيغ الأقدم، ويميل جيل الشباب إلى صيغ أحدث[66].

فغياب سمة التدرُّج عن عملية التغير اللغوي يجعل من تناوب الظواهر القديمة والحديثة أمرًا متاحًا ضمن حالة اللغة الواحدة، والأمر يتعلَّق في كثير من الأحيان، لدى سوسير، بتناوب خاص لحالات التغيُّر، يظهر على نحوين مختلفين دون أن يَنجرَّ عن ذلك بالضرورة وجود أي تطابق بين ما ينشأ بسبب التناوب من تأثيرات نحوية في هذه اللغة وفي تلك[67]. وحديث سوسير عن التأثيرات النحوية نابع لديه من أن الاعتقاد الذي مفاده أن التناوب ينتمي إلى الصعيد الصوتي لِمُجرَّد أن الأصوات تُكوِّن مادته ولأن للتغيرات الصوتية دورًا في نشأته، إنما هو اعتقاد خاطئ يشترك فيه عدد كبير من اللسانيين. والواقع أن التناوب، سواء نظرنا في منطلقه أو في منتهاه، ينتمي دومًا إلى المجال النحوي والمجال الآني[68]، فالتناوب يتوزَّع عادة على عدة عناصر من عناصر الكلام توزعًا مُنتظَمًا، وأنه يدل على وجود مقابلة هامة من حيث وظيفة الكلمة ونوعها ومميزاتها.

فيحق لنا أن نتحدَّث عن وجود قوانين نحوية تقوم على عمليات التناوب، إلا أن تلك القوانين ليست سوى نتيجة عَرَضية من نتائج الظواهر الصوتية المتسببة في وجودها، وذلك أن الظواهر الصوتية لمَّا كانت تُحدِث مقابلة صوتية منتظمة بين سلسلتين من الكلمات بينهما مقابلة من حيث القيمة، فإن الذهن يعمد إلى ذلك الفارق المادي المحسوس فيجعله فارقًا دلاليًا ويُحمِّله الفارق الموجود بين المتصورات الذهنية، ولكن قوانين التناوب شأنها شأن سائر

القوانين الآنية، إنما هي مجرد مبادئ في نظم الكلام، وليس لها حكم الوجوب[69]. وكل هذا يدعم ما ذهب إليه سوسير من أن مصطلح التناوب له طابع نحوي صِرْف، وقد استعمل بعض اللسانيين مصطلح (الاستبدال) للتعبير عن التناوب، وبالرغم من كونها تسمية محكمة إلا أنه يحسن تجنبها، والسبب في ذلك بالذات أنهم غالبًا ما أطلقوها على التغير الصوتي، وهي بذلك توهم بفكرة لا أساس لها من الصحة، هي فكرة التعبير عن التحرك في الزمن حيث لا وجود إلا لحالة آنية[70].

12. التغير اللغوي ليس عامًا أو مفاجئًا:

يطرح سوسير تساؤلًا مفاده: لِمَ كان العامل التاريخي في انتقال اللغة، من جيل إلى جيل، مُهيمنًا على مؤسسة اللغة بأكملها؟ ولِمَ ينتفي معه حدوث كل تغير لغوي عام مفاجئ؟ يرى سوسير أن للزمن الذي يحقق استمرارية اللغة مفعولًا في تغير الدلائل اللغوية، ويحدث ذلك بمستويات متفاوتة من السرعة والحجم، ويمكن من بعض الأوجه أن ننسب إلى الدليل اللغوي صفتَيْ: اللاتحول والتحول في آن واحد، والأمران في نهاية المطاف مرتبط أحدهما بالآخر، فالدليل اللغوي قابل للتحول؛ لأنه متواصل في الزمن، وما يسود في كل عملية تغير هو بقاء المادة القديمة ودوامها، فعدم مطابقة اللغة لصورتها الماضية لا يكون إلا أمرًا نسبيًا، وهذا ما يُفسِّر لنا كيف أن مبدأ التغيُّر يقوم على مبدأ الاستمرارية لِمَا كان، دون أن يجنح إلى أن يكون عامًّا أو مفاجئًا، وللتدليل على ذلك يُقدِّم سوسير حججًا عديدة يسردها على النحو التالي[71]:

أولًا: تغيُّرات اللغة لا ترتبط بتعاقب الأجيال: إنَّ ما يطرأ على اللغة من تغيُّرات لا يرتبط مباشرة بتعاقب الأجيال؛ لأن الأجيال لا تتراكم على بعضها تراكم أدراج الصَّوَّان، بل تتداخل وتتشابك، ويضم كل جيل منها أفرادًا متفاوتي الأعمار، وقد يُذكِّر بعضهم بجملة الجهود التي يتطلَّبها تلقين اللغة الأولى للطفل ليستنتج من ذلك استحالة حصول تغير عام في اللغة. فارتباط اللغة بالماضي؛ لكونها إرثًا ورثناه عن عصر سابق، يجعل من حرية الاختيار في إجراء التغييرات أمرًا فاشلًا في كل آن، ونحن نقول: (رجل) و(شجرة)؛ لأنهم قالوا قبلنا: (رجل) و(شجرة). وقد يتبادر إلى الذهن أننا عندما نقول بأن اللغة إرث ورثناه عن عصر سابق، بأننا نتحدَّث عن أصل اللغة الأوَّل أو نقطة انطلاقها، لكن ما إن يُفكِّر المرء قليلًا حتى يتبيَّن أنه لا وجود للغة يمكن أن نسند إليها سِنًّا معينة؛ إذ إن أية لغة من اللغات إنما هي مواصلة لما كان يُتكلَّم به قبل ظهورها، فما يصح في الإنسان لا يصح في الكلام، وذلك أن ما في نموّ اللغة من تواصل مطلق يمنعنا من أن نميّز فيها أجيالًا مختلفة، ولذلك فإن التصور القائل بوجود ما يُسمَّى بـ(لغة أم) و(لغة بنت) لا يستقيم؛ لأنه تصوُّر يفترض وجود جملة من الانقطاعات[72].

فالحالة التي تنطوي عليها لغة ما تُعدُّ نتاجًا لحالات سابقة، ولو أننا شرعنا في النظر إلى الحالات التي يقال إنها تُحدِّد وضع اللغة، فسوف نتبيَّن أن كل حالة قد حَدَّدتها من قبل حالات سابقة عليها فجعلتها ممكنة، فرسم حالة اللغة الحاضرة مُتشكِّل من قبل في حالاتها السابقة، فحالات اللغة نفسها ليست سوى نتاجات على الدوام، ومهما حاولنا الرجوع إلى الوراء لنقف على حالة اللغة الأولى، فسوف نكتشف أن علينا افتراض وجود عملية نظام سابقة؛ أي وجود بدايات لا بَدْئية، فلا وجود لحالة لغوية غير موسوطة، وإذا كانت كل حالة لغوية موسوطة، فلا حالة من حالات اللغة تصلح عندئذ لتكون بداية للغة، ولذلك ليس بالضرورة من أجل معرفة كينونة اللغة أن نعلم كيف كانت بدايتها، وإنما يكفي أن نعلم كيف آلت سيرورتها إلى ما هي عليه؟

ثانيًا: تغيُّرات اللغة لا تقوم على معيار عقلي: إن اللغة لا تخضع مباشرة لتفكير الناطقين بها، ولا شأن للتفكير في استعمال الناس للغة ما؛ أي إن الذين يستعملونها لا يدركون قوانين تلك اللغة إلى حد كبير. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يستطيعون تحويرها أو إجراء تغيير عام عليها؟ وحتى لو كانت درجة وعي الجمهور للقوانين اللغوية أعظم مما هي عليه في الواقع، فإنه عاجز عن مناقشة تلك القوانين، وذلك لأن الشيء لا يمكن أن يصبح محلَّ نظر إلا متى قام على معيار عقلي، فبوسعنا مثلًا أن نتناقش ونتساءل: هل إن الزواج بامرأة واحدة أنسب عقليًا من تعدد الزوجات؟ وأن نقدم الأدلة لصالح هذا أو ذاك، ويمكننا أيضًا أن نتجادل في شأن نظام من الرموز لوجود علاقة عقلية تربط بين الرمز وما يدل عليه. لكن هذا الأساس منعدم في اللغة، وذلك لأنها نظام من الدلائل الاعتباطية، وبانعدامه تزول كل أرضية متينة للنقاش، فلا موجب لتفضيل كلمة (أخت) على (سستر) sister.

ولهذا فإن مزيدًا من التعمُّق يُرينا أن اعتباطية الدليل نفسها تجعل اللغة في مأمن من كل محاولة ترمي إلى تحويرها وتغييرها. يمكن إذًا القول بأن التغير الذي يُصيب الظواهر اللغوية عادة ما يكون ناتجًا عن صدفة مادية تتمثَّل في تعويض عنصر بآخر، بحيث تتم هذه العملية خارج الذهن؛ أي في نطاق تغيُّر الأصوات الذي سرعان ما يفرض على التفكير قيدًا مطلقًا، ويجعله يسلك المسلك الخاص الذي سطَّره له وضع الدلائل المادي. فليس للخصائص النفسية الخاصة بأية مجموعة بشرية ناطقة بلغة ما كبير وزن مقابل ما لظاهرة لغوية ما، من قبيل سقوط حركة أو تغير نبرة أو غير ذلك من الأمور العديدة المماثلة، التي من شأنها في كل آونة أن تُحدِث انقلابًا في علاقة الدليل بالفكرة، وذلك في أي شكل من أشكال اللغة[73].

ثالثًا: رضا كل شعب عن لغته وممانعته لكل تغيير لها: ينبغي أن لا يغيب عنَّا أن الظواهر اللغوية قلَّما تُثير الانتقاد؛ إذ نجد أن كل شعب بصورة عامة راضٍ عن اللغة التي تلقَّاها عن الأجيال السابقة، فهي وديعة أُودِعت فيه من الخارج، وما عليه إلا أن يتقبَّلها راضيًا ومحبًا كما هي[74]، بل إن قوة رضا الناس عن لغتهم تجعل معتقداتهم الصريحة حولها أقلَّ من معتقداتهم حول عناصر ثقافتهم الأخرى[75]. واللغة في كل حين وآونة من حياتها قضية تهم جميع أفراد المجموعة الناطقة بها، وهذا الاعتبار أَهمُّ من أي اعتبار آخر، فهي بانتشارها بين الجمهور وبممارستهم لها، تُشكِّل شيئًا يستعمله كل الأفراد طوال اليوم. ومن هذه الناحية لا يمكن أن نقيم أية مقارنة بينها وبين غيرها من المؤسسات الأخرى، فالقواعد التابعة لقانون من القوانين والإشارات البحرية وغيرها إنما هي أمور لا يشتغل بها البتة إلا عدد معين من الأفراد، يستعملونها في وقت محدد ومكان مخصوص، أما اللغة فهي عكس ذلك؛ إذ يشارك كل فرد في استعمالها في كل آونة. ولهذا فإن اللغة من بين جميع المؤسسات الاجتماعية هي المؤسسة الوحيدة الأشدّ صمودًا في وجه بوادر التغيير، فهي ملتحمة بحياة المجموعة التحامًا، ولمَّا كانت المجموعة ذات حماية بالطبع، فإنها تبدو أولًا وبالذات عاملًا من عوامل المحافظة.

رابعًا: وفرة الدلائل التي تكوِّن نظام اللغة: لهذا الاعتبار أثر كبير الأهمية في عدم إلحاق أي تغيير عام على اللغة، فأنت تستطيع على أقصى تقدير، إن شئت، أن تُعوِّض نظامًا من أنظمة الكتابة يتكوَّن من 30 إلى 40 حرفًا بنظام آخر، ولو كانت اللغة محددة العناصر لأمكنك أن تعالجها المعالجة نفسها، لكن الدلائل اللغوية لا يحصرها عدٌّ.

خامسًا: عدم كفاءة جمهور الناطقين والمختصين لإلحاق أي تغيير عام باللغة: إن اللغة عبارة عن نظام، ولئن كانت هذه الخاصية هي ما يجعل اللغة غير اعتباطية تمامًا؛ إذ نلاحظ فيها صبغة عقلية نسبية، فإنها كذلك تمثِّل النقطة التي يظهر فيها عدم كفاءة الجمهور لإلحاق أي تغيير باللغة. وذلك أن هذا النظام يُمثِّل إوالية معقدة، ولا يمكن إدراكه إلا بإعمال الفكر، وحتى أولئك الذين يستعملون اللغة يوميًا يجهلونه كل الجهل. وتَشعُّب النظام اللغوي تشعبًا مفرطًا بَيَّنَ أيضًا أن جميع التدخُّلات التي نتجت، حتى عن أولئك الذين هم على دراية بالنظام اللغوي من نحاة ومناطقة وغيرهم، قد باءت بالفشل إلى حد الآن.

خاتمة:

يشكو بعض علماء الغرب اليوم من أن النص الأوَّل لأفكار سوسير (دروس في الألسنية العامة) لا يُقرَأ في الغالب، سواء بالفرنسية أو الإنجليزية أو غيرهما، والمُعوَّل عليه عادة هي تلك المصادر الثانوية التي عُنِيت بسوسير، وقد كان لها دور كبير في تعريض فكره لعملية تشويه

مُوجَّهة، ناهيك عن اختراع كثير من المواقف التي لم يَقُل بها أو يصدر عنها. وحال سوسير في الدرس اللساني العربي ليست ببعيدة عن ذلك، فالمقولة الشائعة لدينا، والتي لا نملُّ من تكرارها، هي: (إن كتاب الدروس المنشور ليس لسوسير)، نُردِّد هذه العبارة دون أن تُشكِّل لنا مُنطلقًا للبحث عن سوسير الحقيقي، بل كان لنا في تكرارها مَقْنع بأن نكتفي بتسطيح أفكاره، وتناول ما كان منها أقرب مَأْخذًا.

ومن أجل ذلك فقد عُنِيتُ في هذه الدراسة بالبحث عن موضوعة من موضوعات سوسير الأثيرة لديه، فتبيَّن لي أن فكرة التغيُّر تُشكِّل إحدى موضوعات اللغة المسيطرة على تفكيره، فرجعت إلى نص الدروس لأَتَتبَّعها، وكان من أبرز النتائج التي خَلَصتُ إليها هي عدم وجود أي تناقض في تناوله لها، فحديثه عن خصائص التغير اللغوي وتفسيره لها جاء مُنسجِمًا مع الطبيعة الذاتية للغة وخاليًا من أي تعارض فيما بينها. وفي ذلك ردٌّ على كل من يرى بأن الأفكار التي يُدافع عنها سوسير ظهرت في كتاب الدروس معقدة ومتناقضة، بل بالغَ بعضُهم فذهب إلى أنه من السَّهل على كل شخص أن يستشهد بأقوال سوسير للدفاع عن وجهة نظره، وفي ذلك تَجنٍّ على سوسير وظلم كبير له، فمِثْل هؤلاء يخلطون بين أفكار سوسير، وبين حديثه عن طبيعة بعض الأبعاد المستعملة في دراسة اللغة، فسوسير نفسه يقول عن الدراسة الزمانية – على سبيل المثال - بأنها يصدق عليها قولهم في مهنة الصحافة: تُؤدِّي بصاحبها إلى كل ما يمكن تَصوُّره، بشرط أن يعرف كيف يتخلَّص منها[76].

وظهر للباحث أيضًا أن الدراسة الدقيقة والمنظَّمة لخصائص التغير اللغوي بدأت مع سوسير، ولا يعني ذلك أن مُجمَل ما توصَّل إليه في هذا الميدان هو اختراع جديد لا صلة له بالماضي، فمهما قِيل عن سوسير فإنه مع ذلك يبقى ابن عصره، بيد أنه يمكن لنا أن نقول بأن تناول سوسير لعملية التغير اللغوي يُشكِّل حدًّا فاصلًا بين ما يمكن أن يُسمَّى بـ(الدراسة التاريخية) و(الدراسة العلمية) في اللسانيات. فقد ظهرت فكرة التغير اللغوي لدى سوسير في عصر يكاد يختصر فيه مصطلح (اللسانيات التاريخية) مصطلح (اللسانيات)، ولمَّا كانت اللسانيات التاريخية تجزيئية، لا تَتَتبَّع سوى تاريخ تغير العناصر المنعزلة، فقد تعارض ذلك مع خصائص التغير الكلية لدى سوسير؛ مما دفعه إلى تجنب مصطلح (اللسانيات التاريخية)، والاستعاضة عنه بمصطلح (اللسانيات الزمانية)، وذلك من أجل الدفاع عن وجهة نظره البنيوية في تناوله لعملية التغير اللغوي.

ولهذا ينبغي أن ننظر إلى ما قدَّمه سوسير بأنه انتقال بالتغير اللغوي من كونه (طريقة) لدراسة العناصر الفردية أو الأصوات الخاضعة لتغيرات منعزلة إلى كونه (عملية) تنتظمها

علاقات بنيوية عامة. وهذا الموقف يُعفي سوسير من إقامة أي تعارض بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية، وهذا مظهر أساسي من المظاهر التي تقوم عليها عملية التغير اللغوي لدى سوسير، وهذا التوجه لا يزال مُتَّبعًا حتى أيامنا هذه، فعلماء اللغة لا ينفكون يرون في سكون اللغة حالة خاصة من سيرورتها.

وفي نهاية المطاف يمكن القول بأن سوسير استطاع أن يُظهِر مقدرة عالية على وضع نتائج شبه دائمة لسيرورة اللغة وخصائص تغيرها، ولذلك فإن ما انتهى إليه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار اليوم، ونحن بصدد إعادة بَثِّ ما توصَّلت إليه اللسانيات الزمانية من وجهات نظر باقية، فما أبداه سوسير من ملحوظات حول سيرورة اللغة وتغيرها ذو أهمية بالغة. وإنْ كان فيما ذكره من مسائل لا زالت تُشكِّل اليوم نقاطًا خلافية، فليس أقل من إعادة تأويلها لتلتقي مع ما هو مُتَّفق عليه، فلكي نوحِّد الوجهات المتنافرة يجب أن ننطلق دائمًا مما تجتمع عليه، وخصوصًا إذا تعلَّق الأمر بنصٍّ يصفه كبار العلماء السابقين بأنه: (يشتمل على مجموعة ملاحظات عبقرية، يتطلَّب بعضها تفسيرًا، ولا يزال بعضها الآخر يثير الجدل)، ويصفون صاحب النص بأنه: (نقطة بداية مُضلِّلة وخارجة عن الموضوع في البحث اللغوي)، وبالرغم من ذلك فإن كثيرًا مما ذهب إليه سوسير وعُدَّ غريبًا لحداثة طرحه، هو اليوم من البديهيات التي لا تقبل الجدل تقريبًا.

هوامش الدراسة:

1. لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م، ص68.
2. دي سوسير، فردينان: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص347.
3. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص112.
4. يُنظَر: مونان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص40 – 67؛ روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (227)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م، ص287؛ سامسون، جفري: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص27.
5. دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص297.
6. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص222.

7. يُنظَر: فيكوتسكي، ليف: الفكر واللغة (النظرية الثقافية التاريخية)، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2003م، ص271.
8. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص27، 165، 166.
9. دولوز، جيل: البرغسونية، تعريب: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997م، ص8.
10. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص170.
11. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص157.
12. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص276.
13. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص161، 162.
14. يُنظَر: هيغل، غورغ فيلهلم فريدريش: علم ظهور العقل، المجلد الاول، ترجمة: مصطفى صفوان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2001م، ص12.
15. دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص139.
16. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص152.
17. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص129.
18. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص140.
19. يُنظَر: إفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص57 – 60.
20. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص116، 117، 264.
21. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص26.
22. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص139.
23. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص134.
24. يُنظَر: لوسركل: عنف اللغة، ص357، 365.
25. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص158.
26. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص151.
27. إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص248.
28. يُنظَر: ديكرو: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص38.
29. يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص4؛ بارتشت، بريجيته: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 2004م، ص43.
30. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص143، 144.
31. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص142.
32. يُنظَر: بيرو، جان: اللسانيات، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م، ص134.
33. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص146.

34. بيرو: اللسانيات، ص136.
35. يُنظَر: كولينج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ص912.
36. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص181، 182.
37. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص168.
38. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص169.
39. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص168.
40. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص145، 146.
41. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص214.
42. يُنظَر: ن. ي. كولينج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص912.
43. يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص136.
44. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص215.
45. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص217.
46. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص201، 214.
47. يُنظَر: ستروك، جون: البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (206)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م، ص20.
48. يُنظَر: لوسركل: عنف اللغة، ص330.
49. إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص60.
50. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص166، 167.
51. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص136.
52. يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص219. ومارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص32.
53. يُنظَر: مونان: علم اللغة في القرن العشرين، ص42، 51.
54. يُنظَر: مونان: علم اللغة في القرن العشرين، ص106.
55. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص85.
56. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص220، 221.
57. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص136 - 141.
58. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص133.
59. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص137.
60. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص138.
61. سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص8.
62. يُنظَر: جاكسون، ليونارد: بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص99.

63. بارتشت: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص66.
64. يُنظَر: لو، فيفن: اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص819؛ كولينج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ص881.
65. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص347.
66. يُنظَر: إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص265.
67. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص21.
68. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص239.
69. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص239، 240.
70. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص241.
71. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص117 – 120.
72. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص324.
73. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص342.
74. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص152.
75. يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص60.
76. يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص140.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.
2. إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م.
3. بارتشت، بريجيته: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 2004م.
4. بيرو، جان: اللسانيات، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م.
5. جاكسون، ليونارد: بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)، ط2، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، 2008م.
6. دولوز، جيل: البرغسونية، تعريب: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997م.
7. دي سوسير، فردينان: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.
8. ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م.
9. روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (227)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م.

10. سامسون، جفري: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ.
11. ستروك، جون: البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (206)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م.
12. فيكوتسكي، ليف: الفكر واللغة (النظرية الثقافية التاريخية)، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2003م.
13. القرمادي، صالح: أمهات نظريات فردينان دي سوسير، بحث مُلحَق بترجمة كتاب: دروس في الألسنية العامة لـ(دي سوسير)، 1985م.
14. كواين، ويلارد فان أورمان: من وجهة نظر منطقية (تسع مقالات منطقية فلسفية)، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2006م.
15. لو، فيفن: اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.
16. لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م.
17. مارتينه، أندريه: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1985م.
18. مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م.
19. مالبرج، برتيل: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: السيد عبد الظاهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م.
20. متس، رودلف: الفلسفة الإنجليزية في مائة عام، ترجمة: فؤاد زكريا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963م.
21. مونان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م.
22. ميلر، جوناثان وفان لون، بورين: داروين والتطور، ترجمة: ممدوح عبد المنعم محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م.
23. ن.ي.كولينج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.
24. هيغل، غورغ فيلهلم فريدريش: علم ظهور العقل، المجلد الأول، ط3، ترجمة: مصطفى صفوان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001م.